



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الخامسة

الدورة العادية الثانية

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الخميس 17 أكتوبر 2002

فهرس

- مواصلة مناقشة مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2003.

محضر الجلسة العلنية الخامسة المنعقدة يوم الخميس 17 أكتوبر 2002 (صباحا)

- **الرئاسة:** السيد محمد جهيد يونس، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.
- **تمثيل الحكومة:** السيد محمد ترباح، وزير المالية، وبعض أعضاء الحكومة.

التشريعية للسلطة التنفيذية، ويمارس المجلس الشعبي الوطني رقابته وفقا لهذا المبدأ بدافع تكريس السيادة الشعبية في تسيير شؤون البلاد، لاسيما على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وتجدر الإشادة بالعمل الذي أنجزه أعضاء لجنة المالية والميزانية والذي نجح كلنا على أنه تم في ظروف لم تكن مثالية. هذا وقد سعت اللجنة في أشغالها إلى فحص المعطيات التي قدمتها الحكومة، والاستماع لعدد لا بأس به من أعضاء الحكومة -قد يكون قياسيًا- لتقديم الشروحات والتفاصيل المتعلقة بالميزانية وتبرير الاعتمادات المدرجة في باب النفقات. كما قدمت اللجنة التعديلات التي ارتأتها ضرورة في مشروع قانون المالية بهدف جعله أكثر توافقا وتطلعات الشعب وواقعه المعيشي اليومي.

ومن ثم تجدر الإشارة إلى أن وظيفة الرقابة التي يناط بها مجلسنا بحكم الدستور قد ترتقي في ممارستها إلى مستوى التكامل والإفادة بين مؤسسات الدولة، لاسيما وأن بلادنا تقف اليوم على منعرج حاسم لا بد من اجتيازه للخروج إلى بر الأمان، أمان من الجوع، أمان من التخلف، أمان مستديم تحظى به الأجيال القادمة.

ارتأيت من خلال تدخلي التطرق إلى الموضوع بشقيه المتكاملين: مشروع قانون المالية من جهة ومشروع

افتتحت الجلسة في الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.
السلام عليكم ورحمة الله.

نفتتح الجلسة، وبالمناسبة نرحب بممثلي الحكومة والصحافة الوطنية. نخصص جلسة اليوم لمواصلة النقاش العام حول مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2003. ودون إطالة، أحيل الكلمة إلى المتدخل الموالي السيد أحمد عربوش... هو غائب إذن ليتفضل السيد مختار مخلوف... هو غائب، أحيل الكلمة إلى السيد بشير شكيب جوهرى فليتفضل.

السيد بشير شكيب جوهرى: السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء المجلس الشعبي الوطني الموقر،

تعتبر مناقشة مشروع قانون المالية وميزانية الدولة أهم تجسيد للمبدأ الدستوري القاضي برقابة السلطة

رقابية صارمة تضمن حماية المرفق والمواطنين من جهة أخرى.

- الادخار: أدرجت في مشروع قانون المالية جملة من التعديلات الجبائية التي تمس إيجابيا مستوى ادخار الأفراد، حيث نسجل توسيع النظام التفضيلي الذي كان محصورا في عمليات التوفير لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وإقرار إعفاءات ضريبية للمدخرين على المدى الطويل. كما نشير إلى أن قطاعي التأمين والصرف يجب أن يحظيا بتشجيع أكبر من الحكومة لاستحداث منتجات مالية جديدة وحمل المواطنين على الإقبال عليها، وهذا بالإصلاح العاجل والجذري في هذين القطاعين لاسيما على مستوى هياكلهما وذهنيتهما ممارسيهما الموروثة من نظام الدولة الاحتكاري لهذه الأنشطة.

فيما يخص عمليات البورصة، يعتبر إجراء تأسيس الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي وحقوق التسجيل المخصص للودائع والمنتجات المحمولة لمدة خمس سنوات إجراء ناقصا، ويجب تقليص هذه المدة ولو بشكل انتقالي للتماشي مع ما تعرضه البورصات الناشئة المجاورة لنا. كما تجدر التفرقة بين حاملي الأذونات الكبيرة وحاملي الأذونات الصغيرة، فهذه الفئة الأخيرة يجب أن تحظى بمعاملة خاصة وتشجيع أكبر فهي الكفيلة بضمان استقرار أكبر للسوق، وبضمان عدم انتقال ملكية المؤسسات المدرجة في السوق المالي، لاسيما تلك المخصصة، إلى احتكار أطراف معينة.

- الاستهلاك: إن تشجيع الاستهلاك الداخلي، علاوة على أنه عامل يدخل مباشرة في نمو الناتج الداخلي الخام، هو أحد مؤشرات الرقي الاجتماعي. وعليه نضمن الإجراءات الرامية إلى رفع سقف عدم الخضوع للضريبة على الدخل الإجمالي وكذا تحيين أجزاء المداخل العالية.

هذا، وعلى الحكومة أن تسعى إلى تحسين التحصيل الجبائي، نظرا إلى ما تحمله هذه الإجراءات من انتقاص

الميزانية من جهة أخرى، والتدابير المدرجة في كليهما، والتي جاءت استجابة للمعطيات الاقتصادية الكلية التي تحصرها الحكومة. فإذا كان مشروع قانون المالية هو جملة التدابير التي تعتمزم الحكومة اتخاذها للتعامل مع هذه المعطيات فإن مشروع الميزانية هو الترجمة المالية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، لاسيما من خلال ما ترصده من إيرادات وما تخصصه لباب النفقات، لضمان سيرورة المرفق العام فيما يخص نفقات التسيير، وللتكفل بنفقات التجهيز الضرورية لدعم حركية التنمية وتأطيرها.

فيما يخص تعامل الحكومة مع المعطيات الاقتصادية الكلية القائمة هذه السنة والتي تفترضها لسنة 2003، فإننا نسجل إجراءات تدخل على المعطيات الآتية:

1 - دعم نمو الناتج الداخلي الخام: إنه يعتبر أهم مؤشر للنمو الاقتصادي والاجتماعي، فالحكومة أقرت جملة من التدابير الجبائية والميزانية التي تمس العناصر المكونة لموازنة الناتج الداخلي الخام وهي:

- الاستثمار: حيث سجلنا جملة من التدابير التي تشجع الاستثمار الأجنبي والداخلي والتي اتخذت أوجهها متعددة، هي:

* مراجعة النظام الجبائي الخاص بالمؤسسات الأجنبية وغير المقيمة وترشيده، والتخفيف من الضغط الجبائي على إيرادات النشاط الاقتصادي. وهذا الإجراء كفيل بجعل الجزائر وجهة محبذة لرؤوس الأموال الأجنبية والوطنية، خاصة وأن بعض الدول المجاورة لنا تكاد تجعل من حدودها منطقة حرة برمتها لتحقيق هذا المبتغى.

* تفعيل أكبر وتوسيع لنمط التسيير عبر عقود الامتياز، خاصة في قطاع الصيد البحري الذي لم يعرف استغلالا كاملا للطاقات التي يختزنها وطننا فيه، وكذا قطاع النقل الذي يعرف تدهورا مربيا في التسيير وتراجعا في جودة الخدمة وانعدام الصيانة.

غير أننا نشير إلى ضرورة وضع دفتر شروط ملائم لظروف التسيير، يحفظ من جهة قابلية التسيير ويفرض إجراءات

فيما يخص قراءتنا لميزانية الدولة، فإن المعطيات التي نقف عندها على وجه الخصوص هي:

1- باب الموارد: عدم التوازن الهيكلي والمستديم بين الجباية البترولية والجباية العادية. وهذا ناتج عن تفشي ظاهرة التهرب الضريبي وسوء التحصيل، وكذا النقص المزمّن في مستوى النمو الاقتصادي الذي يسجل كل سنة نسبا متفاوتة مع نسب التقديرات، ومنتظر في سنة 2003 أن يكون للتدابير المقترحة في مشروع قانون المالية تأثير فعال في هذا المستوى.

2 - باب النفقات: نلاحظ ما يأتي:

- على مستوى نفقات التسيير: استفادات القطاعات الوزارية الاجتماعية نموا إيجابيا للاعتمادات، لاسيما قطاع التربية الذي يرتب على رأس القطاعات لأول مرة وهذا لما يجب أن يحظى به من عناية خاصة لاسيما في التأهيل الاجتماعي للأستاذ وصيانة منشآتنا التربوية، وكذا قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي نطالب بإيلائه كذلك أولوية خاصة.

كما يستفيد قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات من زيادة في الاعتمادات. هذا ونشير إلى ضرورة التعجيل في الإصلاحات التي تعتمدها الحكومة إدراجها بشأن قطاع الصحة لتحسين جودة الخدمة العمومية الحيوية، التي يستحقها المواطن الجزائري اليوم والتي من حقه أن يطالب بها، وكذا ترشيد الفاتورة الصحية التي تحملنا إياها عملية استيراد الأدوية باللجوء إلى الأدوية الجنيسة أو إلى تصنيعها محليا.

- على مستوى نفقات التجهيز: إن البرنامج الرئاسي المتضمن دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي يدخل طوره الثالث والذي يبلغ نسبة تمويل قدرها 53٪ من أصل الاعتمادات المقدره لهذا البرنامج، إضافة إلى برامج التجهيز العادية جعلت من قطاعات الصحة والسكن والأشغال العمومية والتنمية المحلية مجالات تترجم فيها

من إيرادات الدولة، لاسيما على مستوى أرباح الشركات الكبيرة وذوي الثروات.

وفي هذا السياق، نتمنى أن تعطي إعادة هيكلة الإدارة الجبائية بإنشاء مديرية خاصة بالمؤسسات الكبيرة نتائجها المتوخاة.

أخيرا، نشير إلى أن معدل نمو الناتج الداخلي الخام يجب ألا يعزل عنا تأخر الجزائر على مستوى مؤشرات الترقية البشرية الأخرى، وكذا ضعف الناتج الداخلي الخام الفردي مقارنة -دائما- بأجوارنا وبما يملكه وطننا من طاقات، لاسيما الطاقة البشرية التي يطول تفجيرها.

2 - استقرار ميزان المدفوعات: نسجل بارتياح استقرار الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات، والمستوى الجيد لاحتياطي الصرف الذي يبلغ بالأشهر من الواردات ما يفوق العشرين شهرا.

وتجدر الإشارة إلى الضجة السياسية التي أحدثتها بعض الأطراف والتي نتجت عنها مغالطات راح ضحيتها المواطنون، وتتعلق باستعمال هذه الاحتياطات وإعادة توزيعها بل وجدواها. فنذكّرهم بالمعطيات الدولية التي نحن مقدمون عليها والتي لم نقدر نتائجها، لاسيما تحرير الأسواق العالمية، كما نذكّرهم بأن هذه الاحتياطات التي كونتها التضحيات ملك للأجيال وأمانة لن نقبل أن تكون موضوع حملة انتخابية.

3 - تأطير التضخم: يظل التحكم في التضخم ضروريا في السياق الاقتصادي الحالي، لاسيما في مستوى الأسعار عند الاستهلاك. وأفتح قوسا أخص به الظرف الحالي، ونحن على أبواب شهر رمضان المبارك، وأدعو الحكومة إلى اتخاذ كل التدابير لمراقبة مستوى الأسعار الذي لا يخضع في هذه الفترة لأي عامل اقتصادي موضوعي بل لأهواء المضاربين فقط.

في السياق نفسه نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية يسجل نسبة نمو قدرها 6٪ ونرى أنه من الممكن تحسين هذه النسبة إذا استفاد هذا القطاع من الامتيازات التي تستفيد منها الشركات الأجنبية المنجزة في الجزائر.

السيد الرئيس، بتحديث المؤسسة المنتجة وبإعطاء نفس الامتيازات لقطاع البناء، سنضمن -لامحالة- تنمية معقولة ونحافظ على الأقل على مناصب الشغل الموجودة حاليا.

السيد الرئيس، لايفوتني أن أقول إن المنتج الفلاحي لا يحتاج اليوم إلى ضريبة يصعب تطبيقها في الميدان وفي الظروف الحالية، والأولوية -في نظري- يجب أن تعطى لتنظيم القطاع الفلاحي قبل كل شيء.

كما لايفوتني أن أعطي التنمية المحلية التي تسيروها البلديات الأهمية اللازمة، والتي تحتاج اليوم إلى تمويل معقول لكن مبرمج بالتدقيق حتى يستفيد المواطن الأموال المخصصة في إطار مشروع هذا القانون.

السيد الرئيس، أغتنم هذه الفرصة لأنوه بالعجز الذي تعرفه بلديات ولاية البويرة في تغطية شبكة الغاز. كما أغتنم هذه الفرصة لأعلم السيد وزير السكن بأن حوالي مائة سكن أنجزها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط منذ حوالي عشر سنوات بعين بسام بولاية البويرة لم تبع إلى اليوم بسبب غلاء أسعارها، فهي موجودة وأكاد أقول متروكة للدمار.

وعليه أتمس من الوزارة المعنية دراسة هذا الملف لحل المشكل. ففي الوقت الذي يحتاج المواطنون إلى سكنات، توجد في بلدية عين بسام هذه السكنات المنجزة والمغلقة والمتروكة للهيام .

أشكركم، سيادة الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الدولة السياسة التنموية التأسيسية لا التدخلية التي أقرها برنامج الحكومة وتعهد بتحمل عبئها، وهي الكفيلة، عبر المشاريع الهيكلية التي تتضمنها، بأن تحدث مناصب شغل إضافية وتحفز نمو النشاط الاقتصادي...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بشير شكيب جوهري. وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد معوش.

السيد أحمد معوش: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور.

يتمحور تدخلي حول نسبة النمو المحددة في مشروع قانون المالية لسنة 2003 والبالغة 4,5٪، التي أعتبرها غير كافية إذا أخذنا بعين الاعتبار التأخر الذي تعرفه التنمية الاقتصادية الوطنية والذي يؤثر سلبا في الشغل بصفة خاصة كمقياس أساسي.

يستنتج من قراءة المشروع أن ضعف هذه النسبة مبرر بالنسب المسجلة في السنوات الماضية في الوقت الذي يجب تحقيق نسبة نمو تغطي العجز المسجل، وهذا يتطلب السرعة في إصلاح المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة والعمومية بصفة خاصة.

إن الملاحظ على مشروع قانون المالية أننا اكتفينا، كلسنوات الماضية، بتسجيل ضعف نسبة النمو في القطاع الصناعي حيث قدرت بحوالي 2٪ ولم نبرمج الآليات وطرق تحديث ونجاعة صناعتنا، خاصة العمومية التي تعرف منذ سنوات تدهورا متواصلا، وهذا في الوقت الذي تحضر بلادنا انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

فما هو معقول اليوم هو أن نعطي أهمية كبيرة لتأهيل وتحديث ونجاعة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتحضير إدماجها في المنظمة العالمية للتجارة من جهة، ولمساهمتها في رفع نسبة النمو من جهة أخرى.

معرفة مصير الفائض من الإيرادات. وارتكز هدف الحكومة على جمع أكبر قدر ممكن في هذا الصندوق، وهو انحراف عن المبتغى الأساسي الذي هو تمويل ميزانية الدولة. لذا يجب الاهتمام بالتوازن داخل الميزانية بدل التغني بفائض الدولارات في هذا الصندوق والشعب يعيش الفاقة، ومثله رجل لديه بعض المال وأبناؤه يتلون جوعا وينهكهم المرض ويقول لهم وللناس أريد أن أدخره. هذا غير معقول!

وما دام السيد وزير المالية متفائلا بالنمو الاقتصادي وارتفاع الناتج الداخلي الخام، وتحسن الوضعية المالية للبنوك، والتحكم في التضخم وانخفاض نسب الفوائد والمديونية الخارجية، أليس من حق الشعب، ياسادة، الاستفادة من هذا التحسن؟!

وربما للوقت أعود إلى القطاعات:

1 - التربية: رغم الادعاء أن وزارة التربية الوطنية نالت قدرا لا بأس به من ميزانية هذا العام إلا أن الواقع المر الذي تعيشه أسرة التربية وهياكلها يدعو إلى الرثاء وينذر بمستقبل خطير، لا من حيث التحصيل العلمي ولا من حيث حياة رجل التربية. خذ مثلا التأطير التربوي والإداري والعجز الفادح الذي تعانيه المؤسسات التربوية في جميع المراحل (الأساسي بأطواره أو الثانوي)، حيث بقيت المناصب المالية على حالها منذ سنة 1995 باستثناء قضية المستخلفين التي تبنتها الحكومة مؤخرا، وما يزال الكثير منهم يعانون الأمرين بين مديريات التربية والوظائف العمومي.

إن نقص المناصب المالية انجر عنه اكتظاظ لا يطاق في أقسام الدراسة مس حتى الأقسام التقنية (الصناعة الميكانيكية والالكتروتقني) التي بعد أن كانت تضم من 25 إلى 27 تلميذا أصبحت تضم 52 تلميذا، مما صعب على الأستاذ الأداء وعلى التلميذ التحصيل.

أما فيما يتعلق بالجانب الإداري أو الخريطة الإدارية فبعد أن كانت المؤسسات مؤطرة تأطيرا مقبولا في الثمانينيات

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد معوش، وأحيل الكلمة إلى السيد ميلود قادري.

السيد ميلود قادري: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2003 يعدان هامين جدا نظرا إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية التي تعرفها الجزائر اليوم. وانطلاقا من سعر مرجعي قدره 19 دولارا للبرميل الواحد، الذي نراه غير واقعي، وتقديرات للموارد بمبلغ 1451,45 مليار دينار وللمصاريف بمبلغ 1711,11 مليار دينار وسعر صرف قدره 80 دج للدولار الواحد، فإن في اعتماد سعر مرجعي قدره 19 دولارا كثير من المبالغة في التخوف من انخفاض سعر برميل البترول الذي وصل اليوم 17 أكتوبر 2002 إلى حوالي 29 دولارا. وترى عدة دراسات وتحليلات وتقديرات اقتصادية عالمية (أنجليزية خاصة) أن سعر البرميل لن ينخفض عن 25 دولارا حتى النصف الثاني من السنة القادمة. وحتى الدول المصدرة وضعت ميكانيزمات وآليات للحفاظ على سعر برميل البترول ما بين 22 و 25 دولارا، لذا يجب اعتماد سعر 22 دولارا سعرا مرجعيا، وهو نفس السعر المعتمد في الميزانية السابقة لسنة 2002. وهو ما يساعد على انخفاض العجز الظاهر في ميزانية 2003 بما يقارب 150 مليون دولار، وكذا تخفيض الرسوم التي تشغل كاهل المواطن. لذا أرجو من الإخوة في الحكومة وفي اللجنة إعادة النظر باعتماد سعر مرجعي قدره 22 دولارا، وأناشد الإخوة النواب اعتماد ذلك.

فيما يخص صندوق ضبط الإيرادات، لقد أصبح هذا الصندوق هدفا في حد ذاته بعد ما كان الهدف من إنشائه

الفلاحي، وسترون العجب بإذن الله، مع أنني أخشى أن يختفي التقرير النهائي كالعادة. ويكفي التذكير بما يعانيه فلاحو المعذر ببوسعادة.

إن المعذر رثة هذه المنطقة فهي منطقة زراعية ناجحة تماما لكن فلاحيها يعانون حاليا، فمنهم من بلغت فاتورة الكهرباء لديهم 80 مليونا أو 60 مليونا أو 70 مليونا أو 20 مليونا وهم عاجزون عن تسديدها. ويمكن للسيد السعيد بركات الذي ينظر إلي أن يتأكد من ذلك. وبما أنهم عاجزون عن التسديد فإنهم يتحدثون عن التخلي عن الفلاحة وترك منطقة المعذر للغبار مع الأسف.

أرجو من السيد الوزير زيارة منطقة المعذر وأدعوه إلى ذلك وسأكون برفقته إن شاء الله ولو كان ذلك بسيارتي، سيدي الوزير، والله العظيم، ياسيد بركات، عندما أتذكر المعذر أنسى كل شيء.

فيما يخص الري وبناء السدود لايمكننا أن نقارن أنفسنا بالدول المجاورة كتونس والمغرب، فنحن نتمتع بموارد أكثر ونحن دولة عندما يذكر اسمها "الجزائر" تجد الجبابة ركعا وسجدا" لكن...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد ميلود قادري، وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيد اسماعيل بن يحي فليفضل .

السيد اسماعيل بن يحي: لا أدري إن كانت الصدفة هي التي جمعتنا وكلينا من المسيلة!!

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

أخواتي، إخواني النواب،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وحتى بداية التسعينيات من المساعدين التربويين والإداريين الذين يسهرون على الانضباط والنظام داخل المؤسسات أصبح هناك في بعض المؤسسات اليوم، وهذا واقع، أربعة مؤطرين أو أربعة مساعدين تربويين لألف وأربعمائة تلميذ، وهي دعوة غير مباشرة إلى الفوضى والتسيب.

والشيء نفسه بالنسبة إلى عمال الصيانة الذين يحافظون على هياكل المؤسسات التربوية ويسيرونها كما يعملون على تسيير المصالح الاقتصادية. هذا جانب مهم جدا، بالإضافة إلى جانب آخر لا يقل أهمية وهو نقص المؤسسات التربوية وبصفة خاصة الثانويات والإكليات حيث نلاحظ عبر كامل التراب الوطني تجمعات سكنية كبيرة وحتى بعض المدن تفتقر إلى مثل هذه المؤسسات، وهذا أمر لا بد من العناية به.

وأذكر لكم مثال بلدية تارمونت بالمسيلة حيث يقطع حوالي 400 تلميذ و40 أستاذا مسافة 30 كيلومترا صباحا، من أجل الدراسة والتدريس، ثم يعودون مساء. هذا حقا أمر غير مقبول ولا بد من العناية به خاصة ونحن نتكلم عن إصلاح المنظومة التربوية، ولعل التحسن في مخصص الوزارة لهذه السنة سيقبل من هذه المحنة. وهنا أذكر بالاهتمام بوضعية الأستاذ والمربي، وأذكر بالمناسبة وضعية أساتذة ثانوية برهوم بالمسيلة الذين حرموا من منحة المنطقة إذ راسلوا حتى رئيس الجمهورية، لكن لاهياة لمن تنادي .

2 - الفلاحة والري: إن حل المشكلة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية في الجزائر يكمن في الاهتمام بالزراعة وبالفلاحين، قد يبدو هذا غريبا، فرغم الجهود الذي بذل في هذا الميدان إلا أنني أرى أنه عشوائي وأن الفلاح الحقيقي بقي بعيدا عن الاستفادة من الدعم المقدم من الدولة.

وهنا أطلب من السادة النواب والسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني إنشاء لجنة تحقيق في هذا الدعم

طرح في هذا المنبر وأثناء زيارة الرسميين لولاية المسيلة والمتعلق بإدراج وتصنيف ولاية المسيلة ضمن ولايات الجنوب والاستفادة من نمط Zooning، لأنه مطلب ملح لكافة عمال وموظفي قطاعات الولاية .

أما فيما يتعلق بقطاع الصحة وإصلاح المستشفيات فنحن مقتنعون بأن للمواطن الحق في العلاج، ولا يجوز القفز عليه باعتباره يكتسي بعدا اجتماعيا لا يمكن حجبه مهما كثرت الذرائع . وباعتراف الحكومة، أثناء مناقشة برنامجها، بأن الهياكل الصحية العمومية تظل العمود الفقري للمنظومة الصحية الوطنية، ينبغي عليها أن تراعي في الميزانية المقدمة التدابير المالية الآتية وأن تدعمها لكي تتمكن من الإصلاح العام:

1 - رفع نسبة ميزانية تسيير المستشفيات، فحوالي 90٪ منها تؤول إلى الموظفين.

2 - مسح ديون المستشفيات المترتبة على التسيير السابق لمدة عشرية كاملة والمقدرة بالملايير، ومثال ذلك مديونية المستشفيات الأربعة لولاية المسيلة (المسيلة وبوسعادة وسيدي عيسى وعين الملح) لشركة "سونلغاز" فقط التي بلغت أربعة ملايين، أضف إليها ديون شركات صيدال وسوكوتيد والمياه وغيرها.

3 - رفع أجره الأطباء العاميين والأخصائيين وشبه الطبيين، وكافة عمال القطاع وتشجيعهم وتحفيزهم بامتيازات أخرى ودعوتهم إلى المناطق الداخلية والاعتراف لهم بحوافز مادية واجتماعية تشجعهم على الدخول في المنافسة بكل مسؤولية.

4 - دعوة الأطباء الأخصائيين إلى العمل في المناطق الداخلية، فولاية المسيلة مثلا تفتقر إلى هؤلاء وتسجل عجزا كبيرا في ذلك. تصوروا أن ولاية المسيلة بكاملها لا يوجد بها في القطاع العام أخصائي في طب النساء لهذا يتم الاستنجد من حين إلى آخر بالخواص.

إن مناقشة مشروع الميزانية لسنة 2003 تستدعي بالضرورة الرجوع إلى برنامج الحكومة، الذي صادق عليه البرلمان شهر جويلية 2002، فنجده -حقيقة- قد أخذ بعين الاعتبار التوجهات الكبرى للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الحكومة، وبالتالي فإن مشروع الميزانية المقدم للدراسة والنقاش قد عكس بصدق طموحات وانشغالات المواطن ويبقى فقط الحرص على التسيير السليم وترشيد النفقات والمراقبة الدائمة والمستمرة للمال العام ومحاربة كل ظواهر التبذير والإسراف. وعليه فإن تدخلنا هذا يندرج -أساسا- في مناقشة الميزانية المخصصة لبعض القطاعات، وأحاول من حين إلى آخر طرح بعض الانشغالات التي تخص الدائرة الانتخابية التي أنتمي إليها طالبا من الهيئات المعنية إدراكها وإيلاءها العناية .

فيما يخص ميزانية التسيير وباعتبار أن قسما كبيرا منها يذهب إلى رواتب الموظفين والعمال، فينبغي عدم التوسع في مناقشتها. لكن هناك بعض الملاحظات والاستفسارات والمطالب وددت طرحها منها على الخصوص ما يأتي:

- النقص الفادح في المناصب المالية المخصصة لقطاع التربية الوطنية حيث ما يزال هذا القطاع يعاني من ناحية التأطير فما تزال بعض المؤسسات والمدارس تعاني نقصا في المعلمين والأساتذة. وولاية المسيلة على سبيل المثال تسجل نقص حوالي 1000 منصب مالي في جميع الأصناف لسد العجز من جهة ولحل مشكلة المندمجين نهائيا، من جهة أخرى.

والملاحظة نفسها تعني قطاع الشبيبة بالولاية حيث يفتقد الإطار البيداغوجي لتسيير دور الشباب والمراكز إذ تسجل عجزا بحوالي 20 إطارا بيداغوجيا للشبيبة.

والأمر ذاته بالنسبة إلى الأساتذة الجامعيين وأساتذة التكوين المهني.

كما لا يفوتني أن أجدد المطلب التقليدي الذي كثيرا ما

وعليه فإنني أطلب من المصالح المعنية تكملة المشاريع الكبرى ودعمها، مثل مشروع خط السكك الحديدية الرابط بين عين التوتة والمسيلة وبين المسيلة وبرج بوعربريج الذي ما يزال يعاني مشاكل مالية، ودعم المدن الكبرى بالمحولات، فعلى سبيل المثال فإن مدينة المسيلة بحاجة ماسة إلى هذا المشروع الذي يجنب أطفالنا الحوادث اليومية التي كثيرا ما تسببت فيها الشاحنات الكبرى في قلب المدينة. والمطلوب كذلك من وزارة الأشغال العمومية هو الإفراج عن مشروع الطريق الرابط بين عين خضراء ومسيف وأعتقد أن الملف والدراسة جاهزان.

أما عن الباب المتعلق بالسكن ونظرا إلى ما يحتله هذا القطاع من أولوية الأولويات، فإن المجهودات المبذولة في هذا الشأن تبقى غير كافية وتتطلب دعما أكثر، فينبغي تشجيع المواطن على اقتناء مسكنه عن طريق توسيع مجال البيع بالإيجار في جميع الولايات ومتابعة برامج السكن التساهمي، مع ملاحظة أن هذا البرنامج يسير ببطء. فعلى المصالح المعنية متابعة هذا الملف ودعوة المستثمرين الخواص إلى ميدان السكن ومجال الصنع وتسوية مشكل مواد البناء كالإسمنت والخشب والأجر بدعمهم وإعطائهم تسهيلات جمركية وجبائية. وعليه فإن المبالغ المخصصة لهذا القطاع تبقى غير كافية نظرا إلى ضخامة الطلب. وينبغي هنا أن أذكر ببعض الملاحظات، حيث توجد سكنات مبنية تابعة لشركة "تندال" (الشركة الوطنية للصناعات النسيجية سابقا) عددها 64 سكنا منذ أكثر من 12 سنة وهي معرضة للتلف ولم توزع وبالتالي لم تستفد منها الإدارة ولا العمال ولا المؤسسات الأخرى. ونفس الشيء بالنسبة إلى سكنات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط التي يبلغ عددها حوالي أكثر من 200 سكن بولاية المسيلة والتي مرت عليها كذلك سنوات وهي مغلقة.

فيما يخص الباب المخصص لقطاع الري، لقد أخذ حيزا لا بأس به في المشروع المقدم إلا أنه يبقى في اعتقادنا غير كاف. ونظرا إلى ما تكتسيه السياسة المائية من أهمية وإلى ما يحتله هذا المورد، فإننا نطالب الحكومة

5 - التفكير في إنشاء مستشفيات صغيرة في بعض مناطق الوطن، وفي هذا المجال نتساءل عن مصير المستشفيات المسجلة في كل من دائرتي مقرة وبن سرور بولاية المسيلة.

فيما يتعلق بنظام الحماية الاجتماعية، فإن ناقوس الخطر قد بدأ يدق على صناديق التأمين على الشيخوخة التي تعاني مشاكل مالية صعبة. ومثال ذلك صندوق ولاية المسيلة في الأشهر السابقة.

أما عن الباب المخصص للتكفل بالأشخاص المعوقين والمعوزين فينبغي تحسين عملية التكفل والعناية أكثر بهذه الفئات وذلك برفع المنح المخصصة لها بنسبة 50٪ على الأقل. ولا يفوتني أن أتطرق إلى منحة التمدرس التي كثيرا ما سببت بعض الاضطرابات أثناء توزيعها، حيث سجلنا ملاحظات عديدة ينبغي تجنبها مستقبلا وتقنين العملية بدقة أو تحويل محتواها، إما بدعم الكتاب المدرسي وجعله في متناول الجميع فيستفيد منه الغني والفقير وفي جميع الأطوار أو بالرجوع إلى نظام المنح التي كانت في الماضي تخص التلاميذ المعوزين والفقراء وتدفع بشكل منتظم كل ثلاثة أشهر، وإما بدعم المطاعم المدرسية وجعلها في متناول غالبية التلاميذ.

أما عن قطاع الشباب والرياضة، وبما أن الحكومة ستفتح نقاشا واسعا مع كافة الأطراف المعنية بقضايا الشباب والرياضة، فهذا شيء جميل، إلا أن الشبيبة مازالت تعاني مشاكل كثيرة في هذا الميدان خاصة البطالة والتسرب المدرسي والآفات الاجتماعية وبيروقراطية البنوك أمام المستثمرين الشباب.

يتعلق المحور الثاني من مداخلتي بميزانية التجهيز، إذ أعطى المشروع المقدم أهمية كبرى للبنى التحتية والأشغال الكبرى، فالتوجهات الكبرى في هذا الميدان مشجعة جدا وتتطلب الدعم خاصة وأن آفاقها واعدة وتعود بالفائدة على البلاد والعباد.

5 - كيف يلمس هذا التحسن المالي سكان الأحياء القصديرية والأرياف وهم يفتقدون أبسط مستلزمات البنية التحتية؟

ففي ظروف مالية مريحة تتجه الحكومات إلى تخفيف الضغط الجبائي عن المواطنين بصفة عامة:

1 - لقد خفضت الحكومة نسبة الرسم على القيمة المضافة من 17٪ إلى 7٪ على مواد تغذية الأنعام وكان يجب إلغاؤها كلية لما تتعرض له هذه الشريحة، من مربى المواشي والمولين، من ضرر من جراء سنين الجفاف المتعاقبة.

2 - إن قسيمة السيارات فرضت بصفة مؤقتة - كما قال رئيس الحكومة آنذاك - في ظروف كانت الدولة تعاني صعوبات مالية، أما وقد زالت تلك الظروف فنطالب بإلغائها نهائيا .

3 - إن منع استيراد السيارات الأقل من 3 سنوات يجعل سوق السيارات في الجزائر حكرا على بعض الشركات. فحبذا لو يفرض عليها تخصيص نسبة من أرباحها للاستثمار المنتج والمنشئ لمناصب الشغل.

إن سياسة ترشيد النفقات ماتزال بعيدة المنال وتحتاج إلى مزيد من الجهد، فمبلغ 875 مليون دينار المخصص لتنظيم سنة الجزائر بفرنسا كان يمكن توظيفه فيما هو أفيد من ذلك.

إن دعم الفلاحة، الذي لم ترافقه تسهيلات إدارية، متعثر فالكثير من ملفات طلب الدعم ماتزال مجمدة على مستوى مديريات الفلاحة والبنوك. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا. وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بداوي.

السيد محمد بداوي: شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيد الأنبياء وسيد الأولين والآخريين.

بأن تأخذ بعين الاعتبار في ميزانيتها المشاريع التي انطلقت والتي....

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد بن يحي اسماعيل. وأحيل الكلمة إلى السيد بوفلجة مخلوفي، فليتفضل.

السيد بوفلجة مخلوفي: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين. السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة النواب، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من الواضح أن الوضعية العامة للاقتصاد في البلاد مستقرة والحالة المالية مريحة.

فلأول مرة، والحمد لله، يرتفع احتياطي الصرف إلى أكثر من 22 مليار دولار وتنخفض المديونية الخارجية، ولكن:

1 - كيف يلمس المواطن الجزائري هذا التحسن والارتياح المالي إذا لم يرتفع مستوى معيشتهم من خلال رفع أجور الشرائح الواسعة من عمال وموظفين ومتقاعدين؟

2 - كيف يلمس المواطن هذا التحسن إذا لم تتحسن الخدمات العامة في الصحة؟ فالمستشفيات والقطاعات الصحية في حالة مزرية ومستشفى بشار مثلا يعاني نقصا رهيبا في التجهيز والتأطير وتعاني المدارس والثانويات اكتظاظا متزايدا.

3 - كيف يلمس المواطن هذا التحسن إذا لم يتخلص من الخوف من انقطاع الماء الصالح للشرب؟

4 - كيف يلمس هذا التحسن المالي الشباب الجزائريون الذين أعييتهم وعود الصناديق المختلفة وهم لم يجدوا وظيفة يطمحون من خلالها إلى العيش الكريم؟

مهما كان ثمنه. وهنا نرى، السيد الرئيس، إجحافا في نسبة التنقل على المستوى الداخلي، فكيف يمكن أن نحكم بالتساوي بين مسافر على الخطوط الداخلية (مثلا قسنطينة - الجزائر) يدفع 1500 دج على تذكرته المقدرة بحوالي 2500 دج ومسافر على الخطوط الخارجية (مثلا الجزائر- دبي) يدفع 1500 دج على تذكرته المقدرة بمبلغ 24000 دج.

وهذا يدفعنا إلى القول إن هذا الإجراء ينعكس سلبا على حركة النقل والتنقل داخليا، ويتسبب في خسارة في تحصيل هذا الرسم على المستوى الخارجي. لذا نطلب الإبقاء على المادة كما كانت.

- المادة 99: تتعلق بتأسيس سلطة ضبط النقل. وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الهيئات يجب إحداثها بقوانين، مثل سلطة ضبط البريد التي أحدثت بموجب القانون رقم 2000 - 03، وهو ما يخالف أحكام هذه المادة المطلوب إلغاؤها إلى حين إحداثها بموجب قانون.

فيما يخص الوضع الاجتماعي، السيد الرئيس، يتميز بانخفاض القدرة الشرائية للمواطن، الأمر الذي أدى إلى ظهور حركات احتجاجية وإضرابات عمالية في العديد من القطاعات. وعلى هذا الأساس نطلب الإسراع بتطبيق القانون الأساسي الجديد للتوظيف العمومي، باعتباره يخص السواد الأعظم من العمال المقدر عددهم بأكثر من (01) مليون و (600) ألف موظف، وهم الطبقة الوسطى التي يجب المحافظة عليها لتماسك المجتمع، وكذا القيام بإجراءات استعجالية لرفع النظام التعويضي لباقي العمال الذين لم يستفيدوا من الإجراءات التحفيزية المتخذة في إطار الثنائية.

أما فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي، السيد الرئيس، فباعتباره قطاعا حساسا ينتظر من الدولة أن تدعمه بقوة ليكون في مستوى الرهانات المنتظرة منه. وباعتباري أنتمي إلى ولاية فلاحية هي ولاية المدية، أتساءل أين نحن من هذا، يا سيادة الرئيس والرئيس الراحل هواري

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة النواب،
السيدات والسادة من أسرة الإعلام،
أحييكم تحية الصدق والصدقة.

سيدي الرئيس، أقف باسمي الخاص وباسم زملاء والزميلات الكرام وقففة خشوع وترحم أمام أرواح ضحايا المجزرة التي ارتكبتها قوى الشر والإجرام في ولاية الشلف، وأقول لأهلهم وذويهم "عظم الله أجركم ونحن معكم قلبا وقالبا".

كما لا يفوتني أن أهنيء باسم زملاء والزميلات كل المجالس المحلية البلدية والولاية المنتخبة وأتمنى لها النجاح التام.

سيدي الرئيس، وأنا أتصفح مشروع قانون المالية الجديد لعام 2003 لفتت انتباهي نقاط ومواد عديدة أود التدخل فيها. وأبدأ بالمادة 04 التي تعدل المادة 26 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم، والتي تنقل أصحاب الدخل غير التجاري من الضريبة وفقا لنظام التقدير الإداري إلى نظام التصريح المراقب للربح، والسؤال المطروح هو: ما مدى واقعية وعملية هذا الإجراء؟ أي هل تتوفر الإدارة على الوسائل اللازمة لضمان وتأمين القيام بهذا الإجراء؟ وإذا أمكن فكيف؟

- المادة 35: تتعلق بإعادة تقييم رسوم الدعاوى. وفيما يخص الفقرة 10 من النقطة الرابعة والمتعلقة بعقد الكفالة القضائية، نطالب بإلغاء هذا الرسم المقدر بمبلغ 500 دج لأن عقد الكفالة له صبغة اجتماعية نبيلة أكثر منها قانونية، سيدي الرئيس.

- المادة 37: تتعلق بتعديل وعاء الضريبة المطبقة على مستندات النقل، إذ كانت سابقا تقدر بنسبة 10٪ من سعر التذكرة وأصبحت تقدر بمبلغ 1000 دج بالنسبة إلى النقل البحري و 1500 دج بالنسبة إلى النقل الجوي

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد محمد بداوي. وأحيل الكلمة إلى السيد الجيلالي براحو.

السيد الجيلالي براحو: شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد،

قبل الشروع في التدخل في مشروع قانون المالية لسنة 2003، لزام علينا أن نتكلم عن الوضع الأمني الذي يعرف تدهورا كبيرا في بعض مناطق الوطن، خاصة بالشلف، حيث نلاحظ مواطنين عزلا أبرياء وعددهم يحسب بالمئات فارين وباحثين عن مأوى ينقذهم من جحيم الإرهاب الأعمى. لذا نطالب بالحاح باتخاذ إجراءات ضرورية أكثر لحقن دماء المواطنين العزل والأبرياء، وإعطاء الأولوية لتسليح مواطني هذه المناطق فبالأمس فقط قتل 15 مواطنا ببلدية الحجاج من بينهم 13 طالبا من طلبة القرآن.

أما فيما يخص مشروع قانون المالية لسنة 2003، فبعد دراستنا إياه استخلصنا الملاحظات الآتية:

رغم أن بلادنا تتوفر على ثروات طبيعية هامة وغنية جدا، منها الحديد والرصاص والفحم الحجري والذهب، لكن لقلة الوسائل الحديثة لاستغلالها بقيت مهملة رغم أن بعضها في وقت ما كانت تستغل بالإمكانات المحلية، زد على ذلك الفلاحة والسياحة. ورغم كل هذه الثروات المذكورة إلا أن النفقات المالية ما تزال مرتكزة أساسا على مداخيل المحروقات بما يعادل أكثر من نسبة 96٪. ولتدعيم هذه الإيرادات نقترح ما يأتي:

بومدين رحمه الله قال في الستينيات عن سهل بني سليمان حين زار ولاية المدية: سيصبح سهل متيجة الثاني؟ ومنذ ذلك اليوم ودار لقمان على حالها ولم يبق لسكان الجهة إلا هذا الشعار يحلمون به. فمتى يتحقق هذا الحلم، يا سيادة الرئيس؟

فلا سد الصافي الواقع على وادي المالح أنجز ولا الفلاحة تطورت بهذا السهل. وعليه أطلب باسم سكان الولاية من السيدين وزيري الفلاحة والري وضع حجر الأساس لانطلاق إنجاز هذا المشروع في أقرب وقت إن شاء الله لأنه أمل الفلاحين بصفة خاصة وسكان الجهة بصفة عامة. كيف لا، يا سيدي الرئيس، والقطاع الفلاحي هو القطاع الذي يخلف البترول إذا طورناه لنحقق الأهداف المرجوة منه؟! كما أطلب من السيد وزير الفلاحة ما يأتي:

- 1 - العمل على الرفع من القدرة والمردودية الإنتاجية في القنطار وكذا تحسين النوعية.
- 2 - التحكم في الإحصائيات الفلاحية.
- 3 - اكتساب التكنولوجيا الفلاحية.
- 4 - التأهيل والتكوين الفلاحيان من أجل عدم تبذير الاستثمارات الفلاحية.
- 5 - الشفافية في معالجة ملفات المستثمرات الفلاحية.
- 6 - العمل على الربط بين حلقات الإنتاج (التخزين - التسويق) وذلك للقضاء على المضاربة.

السيد الرئيس، كما أضف ندائي إلى نداء الزميل محمد كناي للسيد وزير الطاقة والمناجم من أجل استفادة المدن الرئيسية في ولاية المدية على الأقل من الغاز الطبيعي.

ولا أوجه بريقيات عاجلة كما وجهها الزميل إلى السادة الوزراء، بل أوجه دعوة إلى كافة أعضاء الطاقم الحكومي لزيارة ولاية المدية وليحمل كل واحد منهم ريشة فقط لتكون بها ومن فيض كرمهم جناحا يطير به سكان ولاية المدية نحو الرفاهية والتقدم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. وشكرا.

تعبارة غربا إلى ولاية مستغانم شرقا، إلا أنه يفتقر إلى أدنى مرافق السياحة ولا يوجد أي مركب سياحي على طول هذه المسافة المذكورة مع أن الولايات المجاورة تزخر بهذه المرافق السياحية والإنجازات لا تتوقف طول السنة، خاصة ولاية مستغانم التي تستحق كل التشجيع.

لذا نطالب مرة أخرى السلطات الولائية لولاية الشلف، وعلى رأسها السيد الوالي، بأن تعطي أهمية بالغة لفتح المجال وتشجيع المستثمرين على بناء مركبات سياحية. كما يجب القيام بمعاينة ميدانية لتخصيص أراض لاستقبال الهياكل السياحية من أجل إنعاش المنطقة الساحلية التي تعاني ويلات الفقر والتهميش والركود التام لشباب المنطقة، ومنها بلديات بني حواء ووادي قوسين وتنس والمرسى وسيدي عبد الرحمن والقلعة والظهرة. وخير دليل، السيد الرئيس، على أهمية السياحة ببلادنا تصريح مدير فندق "الشيرايطون" لإحدى الجرائد بأن مؤسسته السياحية حققت مبلغ الاستثمار الذي استهلكته عملية إنجاز المشروع في مدة لم تتجاوز ست سنوات، وأكد أن هذا الإنجاز لم يحققه أي فندق آخر من فنادق "الشيرايطون" في العالم.

كما أكد خبير اقتصادي حسب إحدى الجرائد أن المؤسسة البنكية الأمريكية في الجزائر (سي تي بنك) حققت رقم أعمال أكبر من ذات البنك في كل من تونس والمغرب وهذا راجع إلى الإمكانيات الكبيرة للسوق الجزائرية رغم العراقيل البيروقراطية.

* في المنحة المدرسية للتلاميذ المعوزين التي تقدر بمبلغ 6 ملايين:

لقد بادرت الدولة بمساعدة التلاميذ المعوزين بمنحة مالية تقدر بمبلغ 2000 دج وهذا من أجل مساعدتهم على شراء لوازم الدراسة، إلا أننا لاحظنا في نهاية العملية الفئة المحرومة تعتصم أمام مقرات البلديات والدوائر احتجاجا على عدم حصولها على المنحة. كما أن بعض المستفيدين من المنحة لا تتوفر فيهم شروط العوز. وهنا

* في القطاع الفلاحي:

توجد حاليا مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة بين أيدي المجموعات التي تنقصها الإمكانيات المالية والمادية زيادة على العوامل الطبيعية، منها التصحر والجفاف الذي ضرب البلاد منذ عدة سنوات، مما أجبر هؤلاء المستفيدين على إهمالها والتوجه نحو الشغل في قطاعات أخرى. لهذا نطالب بما يأتي:

أولا: إعادة النظر في توزيع هذه الأراضي على الفلاحين الحقيقيين ذوي الخبرة والمحبين للأرض.

ثانيا: توفير الوسائل الفلاحية الحديثة لهم ودعمهم بقروض مالية.

ثالثا: تسيير برنامج فلاحي يتماشى ومتطلبات وحاجات المواطن.

رابعا: يجب إجبار الفلاحين على غرس الكروم والحمضيات والأشجار المثمرة التي تعرف نقصا ملحوظا. أو الرجوع إلى نظام التسيير الذاتي المعمول به سابقا والذي حقق نتائج إيجابية ومناصب شغل معتبرة كانت متوفرة بهذا القطاع، بغض النظر عن تدعيمه ماليا من الدولة. وهنا نطالب بتحويل نسبة 50٪ من أموال الشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب ووضعها تحت تصرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وإدماج فئة الشباب في هذا القطاع ويمكننا أن نطلق عليها اسم "التشغيل المنتج". مع العلم أن أموال الشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب تذهب سدى دون أن تحقق ما نصبو إليه، ولا تستغلها الفئة المنصوص عليها قانونا.

* في القطاع السياحي: تحتوي بلادنا على مناطق سياحية خلابة إلا أن عدم الاهتمام والعناية بها من جهة والوضع الراهن الذي تمر به البلاد من جهة أخرى قللا من نسبة السياح، رغم أن بلادنا تتمتع بأحسن منظر ومناخ بالمقارنة مع الدول المجاورة التي تحقق مداخيل معتبرة في هذا الميدان.

ومن بين هذه المناطق ولاية الشلف التي تمتد على شريط ساحلي خلاب يقدر بأكثر من 120 كلم، يبدأ من ولاية

من المجلس الشعبي الولائي أو براء يكون عن طريق المزاد العلني وهنا تكشف حقيقة المبلغ.

وخير دليل، سيدي الرئيس، أن مواطني هذه البلدية قاموا بحرق مقر البلدية احتجاجا على هذه الصفقة المبرمة بطريقة عشوائية.

* في قطاع البريد والمواصلات:

هذا القطاع الذي يعتبر ضروريا في حياة المواطن إلا أن المسؤولين لا يولونه أهمية، والدليل على ذلك أننا لاحظنا في زيارتنا إلى بعض البلديات مشاريع كبرى قد صرفت عليها الدولة أموالا طائلة إلا أنها بقيت متوقفة عن الأشغال الأولية رغم أنها تعود بعد انتهائها بمداخيل هامة على ميزانية الدولة. ونذكر على سبيل المثال بلديات تعاني مرارة العزلة وانعدام الأمن توجد بها قنوات الخيوط الهاتفية موزعة منذ سنين ولكن ماتزال في طي النسيان كبلديتي الظهرة والهرنفة بالشلف اللتين يفوق عدد سكانهما 50 ألف نسمة.

لقد قامت الدولة ببناء مقرات وسكنات وظيفية جديدة وهذا من أجل تحسين ظروف استقبال المواطن وتسهيل مهمة أعوان الإدارة في تأدية مهامهم، لكن للأسف لاحظنا بالمقابل أن بعض المقرات والسكنات الوظيفية القديمة التي تقدر بالملايير قد تم الاستيلاء عليها من موظفي هذا القطاع ووقعت فيها تغييرات في الوقت الذي تعاني جل البلديات مشاكل حادة لتوفير مقرات.....

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد الجيلالي براحو. وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الحميد عباسي فليتفضل.

السيد عبد الحميد عباسي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

معالي الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

نطالب بإعادة النظر في هذه المنحة سواء بإعطاء محفظة بلوازمها المدرسية دون استثناء، لتفادي أي مناوشة، أو بوضع هذه المنحة تحت تصرف مدير المؤسسة ويكون التوزيع بمداولة مكتب جمعية أولياء التلاميذ. ويجب أن تعطى هذه المنحة قبل الدخول المدرسي بأكثر من أسبوع لتفادي الاضطرابات التي عاشتها جل المدارس يوم الدخول المدرسي.

وكما لا يخفى عليكم، سيادة الرئيس، فإن الاحتجاجات ماتزال إلى يومنا هذا.

* في مداخيل البلديات:

إن معظم بلديات الوطن تعيش العزلة والفقر وليس لها مداخيل، وهي غير قادرة حتى على دفع فاتورة شركة "سونغاز"، إلا أن هناك بلديات لها ثروات طبيعية أو مناطق صناعية أو موانئ تعدّ مداخيلها بالملايير سنويا ولكنها غير مستغلة بصفة محكمة. وخير دليل على ذلك في ولاية الشلف بلديات صبححة والهرنفة وأولاد فارس التي تتمتع بأودية رمال، ومن المعلومات التي تحصلنا عليها عن استغلال الرمال أن هناك ملايير غير مسيرة بطريقة محكمة. وعلى سبيل المثال تم إبرام عقد سنوي بين إحدى هذه البلديات وأحد الخواص بحوالي 4 ملايين سنتيم مقابل 1000م مكعب من الرمل يوميا، ولكن كمية الاستهلاك أكبر بكثير من الكمية المذكورة لأن الشاحنات ذات الحجم الكبير لا تتوقف عن نقل هذه الثروة ليلا ونهارا، حيث تفوقها أربع مرات، أي 4000 متر مكعب عوض 1000 متر مكعب، وبالتالي يكون المدخول 4000 متر مكعب في 4 ملايين = 16 مليارا. هنا نستخلص أن مبلغ 12 مليارا يذهب سدى وهذا ببليدية واحدة فقط.

ولتدعيم موارد الجماعات المحلية والحفاظ على التوازن بين البلديات وخاصة الفقيرة منها نطالب بإيجاد صيغة قانونية لاستغلال هذه الثروات حتى نضمن مدخولها المالي في رصيد خاص يبقى تحت تصرف الوالي بمداولة

جهة أخرى على مدى الاستقرار السياسي والتحسين في الوضع الأمني اللذين نعمت بهما البلاد على مدى السنوات القليلة الماضية، مما يزيد من أمننا واطمئناننا وثقتنا في المستقبل.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي.

لقد جاء في عرض مشروع القانون أن العائدات البترولية ما تزال تشكل المصدر الأساسي للدخل الوطني وأصلا ثابتا من أصول الميزانية العامة مع إضافة القليل جدا مما يعود إلى خزينة الدولة من قطاعي الفلاحة والأشغال العمومية، وهي مصادر قليلة وغير كافية على أية حال. وإذا ما أردنا بالفعل تنويع مصادر الدخل الوطني وعدم الاعتماد على عائدات البترول فقط، فإنه يصبح من الأهمية بمكان الاهتمام بقطاع النقل عامة (البري والبحري والجوي) وخصوصا النقل بالسكك الحديدية، نظرا إلى ما يلعبه هذا القطاع الحيوي من دور في تطور اقتصاديات الدول المتقدمة. وفي هذا السياق أقترح على السيد رئيس الحكومة عن طريق السيد وزير النقل إقامة خط للسكك الحديدية شمال - جنوب، يربط الجزائر العاصمة بأقصى الجنوب، مرورا بولايات البويرة والمسيلة وبسكرة وورقلة وتامنغست مع إمكانية تمويل هذا المشروع مباشرة من صندوق الجنوب بالنظر إلى ما يمثله مشروع رائد كهذا في فك العزلة عن سكان الجنوب الجزائري وربطهم بصورة أوثق بسكان الشمال وتنمية اقتصاديات هذه المناطق الشاسعة التي تشكل أكثر من مليوني كلم مربع من مساحة البلاد. وأعتقد أن إنجازا رائدا كهذا، إذا ما تم تحقيقه، سوف يفتح آفاقا واعدة للاقتصاد الوطني بين شمال زراعي ضيق المساحة كثير السكان وجنوب شاسع المساحة قليل السكان كثير الموارد. ولاشك أن إنجاز هذا الخط سوف ينسي سكان الجنوب آلامهم وعزلتهم، وستكون له آثار إيجابية لا يضاهاها إلا ما تجود به علينا صحراؤنا من ثروات وخيرات.

نوه في البداية بالجهد المشكور الذي بذله السادة رئيس وأعضاء لجنة المالية إثراء وتعديلا ومناقشة لبنود مشروع هذا القانون.

ونشير إلى أن مشروع قانون المالية المعروف علينا اليوم للمناقشة جاء في الواقع تكريسا للتوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني وتحقيقا للأهداف العامة التي رسمتها الحكومة لنفسها في برنامجها المصادق عليه في نهاية الدورة البرلمانية المنصرمة، وترجمة صادقة للتطلعات المشروعة والانشغالات الملحة التي تمس شرائح واسعة من المجتمع. ولا يسعنا هنا إلا أن نبارك الإجراءات والتدابير الهادفة إلى الحفاظ على الاقتصاد الوطني وتطويره، وتوفير الآليات التي تشجع الاستثمار الوطني والأجنبي من قبيل عصرنه المنظومة الجبائية ومحاربة الغش والتهرب الجبائيين ومراجعة طرق وأساليب تسيير الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره مما يقلل من آثار التبعية.

كما نثمن إجراءات إحداث ضريبة على البيئة وتوسيع الضريبة على الأملاك وتوجيه عائداتها إلى تحسين ميزانية البلديات التي تعاني شحا كبيرا في مواردها طيلة السنوات الماضية.

وقد لمسنا من خلال تصفحنا مشروع هذا القانون وجود مؤشرات إيجابية عديدة توحي بأن الحكومة عازمة على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بخصوص القضاء على الاختلالات التي عانى ويعانيها الاقتصاد الوطني بفعل الأزمة، والظروف التي عاشتها البلاد خلال أكثر من عشرية والعمل على تحسين أداء هذا الاقتصاد بما يلبي حاجة التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة، مستفيدة جملة من المعطيات المشجعة التي رافقت إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2003 كارتفاع احتياطات الصرف، وانخفاض المديونية الخارجية، واستقرار سعر الصرف، والتحكم في نسبة التضخم، وتحسين طرق تحصيل الجباية الضريبية، وتطور النشاط الاقتصادي، واستقرار معطياته العامة. وهذه كلها مؤشرات تدل من

يبقى أن أشير في الأخير إلى أن ولاية المسيلة ذات إمكانيات فلاحية واعدة، وقد لا يكون لهذه الإمكانيات جدوى دون المباشرة في إنجاز سدّي مجدل ووادي الشعير المسجلين منذ سنوات، وتشجيع الاستثمارات الفلاحية، ومنح الفلاحين قروضا ورخصا لحفر الآبار. وإذا ما تحقق ذلك فسوف تكون هذه الولاية سلة غذاء الجزائر في أمد منظور.

شكرا لكم على حسن المتابعة وكرم الإصغاء والسلام عليكم جميعا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الحميد عباسي، وأحيل الكلمة إلى السيد صالح أبو بكر.

السيد صالح أبو بكر: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،
سيداتي، سادتي الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
إخواني أعضاء الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. وبعد،

نحن بصدد مناقشة وإثراء مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2003، وعليه سأقدم الملاحظات في محورين:

المحور الأول/ الملاحظات العامة:

أولا: إن مشروع القانون طموح وذو أهداف نبيلة، لكنه بنى إراداته على موردين خطيرين هما: الجباية البترولية والجباية العادية.

فيما يتعلق بالجباية البترولية، لقد اعتمد المشروع على مرجعية سعر 19 دولارا، وهذه مبالغفة في الاحتياط والحذر وبعد عن الواقع، في حين توحى المؤشرات العالمية وواقع السوق البترولية بأن سعر البترول لن ينخفض عن 22 دولارا بناء على اتفاقية منظمة

سيدي الرئيس،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

تعلمون أن ولاية المسيلة من أكبر الولايات شساعة وأكثرها كثافة من حيث عدد السكان، وهي كذلك من أكثر الولايات فقرا وحاجة إلى المرافق والخدمات. ففي مجال التربية والتعليم ورغم الجهود التي بذلتها الدولة فإن الهياكل التربوية القائمة لم تعد قادرة على الوفاء بحاجة الأعداد المتزايدة للتلاميذ المتمدرسين. ولقد لاحظنا اكتظاظا على مستوى الأقسام في جميع أطوار التعليم، حيث بلغ العدد داخل القسم الواحد أكثر من 50 تلميذا. وبرزت الحاجة في بعض المدن إلى إقامة هياكل ثانوية، كما هو الحال في شلال ووادي الشعير وتامسة وعين الحجل، وإلى إنشاء متوسطات جديدة وتوسيع القائمة منها في الزرزور وعين الريش والهامل وأولاد سيدي ابراهيم ومجدل وبئر الفضة، وكذا العمل على إدماج المعلمين والأساتذة وتوفير النقل المدرسي وتعميم المطاعم المدرسية. وما ذلك على وزارة التربية بعزير بعد أن نالت حصة الأسد في ميزانية هذه السنة.

وفي مجال الكهرباء والغاز، أقترح رصد اعتمادات مالية إضافية لمؤسسة "سونلغاز" توجه في شكل دعم للتخفيف عن المواطنين الذين أرهقتهم فواتير الكهرباء، وتعميم الإنارة وإيصالها إلى كل بيت، وتزويد مدن عين الملح وبن سرور ومقرة وحمام الضلعة بالغاز الطبيعي، ويفترض أن تزويد مدينة حمام الضلعة بهذا الأخير ليس عسيرا بعد أن أقيم بها مصنع للإسمنت. كما نأمل أن ترصد أموال إضافية لمديرية الأشغال العمومية لولاية المسيلة من أجل شق الطرق الجديدة وتعبيد وصيانة الطرق الولائية والبلدية المهترئة مثل طرق عين الملح - امدوكال عبر بن سرور، ومجدل - بوسعادة وعين الملح - عين فارس، وكذلك الطريق الوطني رقم 46 الرابط بين الجزائر العاصمة وبسكرة. وهنا يجب الإشارة إلى ما يقوم به مطار بوسعادة في تنمية المنطقة وفك العزلة عنها. ولهذا أتوجه إلى سيادة وزير النقل ببناء ملح بضرورة إنقاذ هذا المطار ودعمه وجعله مطار ربط وطني، وتزويده بالوسائل والإمكانيات اللازمة حتى يلعب دوره كاملا.

خامسا: أشار مشروع قانون المالية إلى رفع قيمة رأس مال الشركات المساهمة في الاستيراد إلى 50 مليون دينار، ونحن نرى أن هذا نوع من احتكار التجارة الخارجية من ثلة من التجار الكبار الذين سيتحكمون في السوق مما يؤدي إلى نقص السلع وارتفاع أسعارها. وهذا تناقض صارخ مع التوجه إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية.

المحور الثاني / انشغالات مواطني ولاية غرداية:
أولا: التعليم: تعاني كثير من المدارس اكتظاظا بعدد التلاميذ بما يفوق 50 تلميذا في القسم الواحد، كما يشكو الأولياء بعد الثانويات والمتاقن مع انعدام النقل المدرسي.

ثانيا: التعليم العالي: نشمن موافقة الحكومة على إنجاز مركز جامعي في ولاية غرداية، ونطالب بمواصلة تمويله ليتم إنجازه في الآجال المحددة لكي يضمن مواصلة التعليم لنسبة 50٪ من المتحصلين على شهادة البكالوريا، خاصة البنات.

ثالثا: يوجد في ولاية غرداية معهد للطاقات المتجددة، بني منذ عدة سنوات وكلف الملايير ولم يستغل إلى حد الساعة. ورغم زيارة رئيس الجمهورية له وتقديمه توجيهات صارمة لتشغيله، إلا أنه ما يزال إلى اليوم هيكلا دون روح.

رابعا: الفلاحة: رغم ما حققه برنامج الدعم الفلاحي من نجاح إلا أن الفلاحة وخاصة زراعة النخيل ما تزال تعاني قلة المياه، خاصة في الواحات القديمة، وانعدام الدراسات العلمية في مجال النخيل والتمور، وتشجيع البحث فيها على غرار ما توصل إليه أشقاؤنا في العراق مثلا. كما أن تسويق التمور ما يزال غائبا أو مغيبا عن اهتمام الحكومة، سواء في صناعة التمور (أي تعليبها) أو في تصديرها، وهي أجود تمور العالم وتعد مصدر الرزق الرئيسي للفلاح في الجنوب. لذلك يطالب بفتح الحدود الجنوبية من أجل تصدير تموره وجلب العملة الصعبة للبلاد.

"الأوبيك" وحتى دول خارج "الأوبيك"، وبالتالي فإننا بهذا السعر نستطيع رفع ثقل الضرائب عن المواطن الضعيف.

أما فيما يتعلق بالجباية العادية فنلاحظ زيادات عديدة في الضرائب والرسوم التي تثقل كاهل المواطن الفقير الذي لا يعرف ولا يحسن فنون وأساليب التهرب الضريبي كما يتقنها الأغنياء والأثرياء. فالمواطنون الفقراء، وهم أغلبية الشعب، لا يفهمون التناقض الحاصل بين ارتفاع أسعار البترول وارتفاع احتياطي الصرف إلى 22 مليار دولار وانخفاض المديونية وتصريح الحكومة بأنها في وضعية مريحة، واقتراح مشروع هذا القانون زيادات في العديد من الرسوم والضرائب التي لا يجد لها مبررا إلا أن يعتبرها قانونا للعقوبات.

ثانيا: لا يخفى على أبسط مواطن جزائري ما يحصل في السوق المالية من اختلاسات للمال العام، وتهرب ضريبي، وتصريحات خاطئة، وغيرها من الفضائح التي تملأ صفحات الجرائد يوميا ويؤكدها المسؤولون من مناسبة إلى أخرى وتمثل بعضها أمام العدالة.

لذلك نرى أن هذا النزيف للمال العام يحتاج إلى صرامة وقوانين رادعة من أجل حماية الأموال العمومية.

ثالثا: نرجو من كل الوزارات الوصية على إنجاز المشاريع أن تكون حريصة على المال العام وأن تحميه من التبذير والإسراف والتلف، فكثيرة هي تلك المشاريع التي يتم إنجازها مخالفة للشروط التقنية.

فأين الرقابة التقنية على مساكن تتشقق قبل توزيعها وجسور تهدم بعد سنوات من إنجازها وآبار لا يستكمل حفرها وطرق تتلف بعد بضع سنوات من إنجازها؟

رابعا: نطالب الحكومة بتقديم حصيلة تنفيذ ميزانية سنة 2002 إلينا لنطلع من خلالها على مدى صحة وتطابق التقديرات التي بنيت عليها الميزانية في أول السنة.

مختلف القطاعات وما يتوقع بلوغه خلال السنة المقبلة من أهداف. وإذ أشكر زملائي أعضاء لجنة المالية والميزانية على جهودهم ومساهماتهم البناءة في إثراء مختلف الجوانب، وعرضها علينا لمزيد من المناقشة والإثراء استكمالاً لما قد يبدو من نقص، سأحاول في هذه العجالة حصر تدخلني في نقطتين أرى أنهما تقتضيان مني ذلك.

وتتعلق أولاهما بقطاع الفلاحة والري، أما النقطة الثانية فتخص الولايات الحدودية شرق وغرب البلاد.

سيدي الرئيس،

فيما يخص قطاع الفلاحة والري تستوقفني الأرقام إجمالاً وهي تشير إلى مداخيل المحروقات كمصدر أساسي ورئيسي تتمحور حوله إمكانيات الأمة المالية، فتسقط في ضوء ذلك أهمية القطاعات الأخرى وإمكانياتها المغيبة التي ما تزال بعيدة عن الإسهام في إثراء منظومة المداخيل الوطنية.

وحتى لا يتشعب الحديث في هذا المجال، بحكم تشعب الميادين والقطاعات، فإنني أسجل انطلاقة من قراءة الاعتمادات الخاصة بقطاع الفلاحة والري أن الرقم ما يزال متواضعا ولا يمكن بهذا الحجم أن يواكب مستوى الأهمية التي ينبغي أن تولى هذا القطاع. فبقدر ما نتفق جميعاً على التطلع إلى تخطي مرحلة إلزامية الاعتماد على سعر برمبيل البترول كمرجعية وحيدة لتصور آليات تحديد مستوى إمكانياتنا المالية بقدر ما تتأكد الحاجة إلى مرجعية أنماط عنايتنا بالإمكانيات الحقيقية المرتبطة بقطاعات أخرى واعدة تأتي الفلاحة في طليعتها.

سيدي الرئيس، لا يكفي أن نتقاسم القناعة بضرورة تجاوز سقف إلزامية البترول كقدر محتوم يستحيل تفاديه، ويتوقف كسب الرهان على مراجعة جذرية لكثير من الآليات والذهنيات التي ما تزال تتحكم في العديد من القطاعات الأساسية الأخرى، ومنها بطبيعة الحال قطاع

خامساً: العدالة: ما يزال مبدأ تقريب العدالة من المواطن لم يتحقق في كثير من المناطق، فبلدية القرارة مثلاً، وهي دائرة يفوق عدد سكانها 50 ألف نسمة، لا تتوفر حتى على محكمة ابتدائية.

سادساً: انعدام الشفافية في توزيع الأراضي الفلاحية وكل المساعدات الاجتماعية مما يشير كثيراً من الاضطرابات في أغلب البلديات.

سابعاً: تعاني شبكة الطرق في ولاية غرداية ضعف وتيرة الإنجاز وانعدام الصيانة، خاصة الطريق الرابط بين بريان والقرارة.

ثامناً: يعاني شريان الحياة في مدينة غرداية، وهو وادي ميزاب، تلوثاً خطيراً وذلك بتمرير قنوات صرف المياه وسط الوادي ثم بناء محطة تصفية المياه وسط المجرى، وهي محطة معطلة منذ إنجازها إلى اليوم ولا ندري سبب توقفها رغم أهميتها في استرجاع المياه المستعملة للواحة التي هي في أمس الحاجة إليها.

نشكركم على حسن الإصغاء، وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد صالح أبو بكر، وأحيل الكلمة إلى السيد حمزة عوفي.

السيد حمزة عوفي: شكراً السيد الرئيس.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

زميلاتي، زملائي النواب،

الإخوة من أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم.

ها نحن اليوم نعكف على دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2003، وكما نعلم فإن هذه الوثيقة المرجعية ستمكنا من تصور حجم الاعتمادات، ومستوى الأداء في

الناجمة عن مقتضيات حرب التحرير قد رشح هذه الولايات لأن تصبح حقلا للألغام ولخطي شال وموريس، وأن يترتب على ذلك تعرض سكانها للإبادة إبان الثورة المسلحة ثم ما يزالون يدفعون إلى اليوم فاتورة وجودهم بها مع تعقد ظروف العيش وانتشار البؤس على أوسع نطاق.

ومن أجل المساهمة في طرح حلول عملية، قد تمكن من إحداث نقلة نوعية تهيء لإحداث قفزة طموحة تخدم أهداف الولايات نحو إضفاء حياة كريمة على المواطنين، فإنني أقترح إدماج هذه الولايات في الاستفادة من الصندوق الخاص بولايات الجنوب أو التفكير في إنشاء هيئة مماثلة تعتنى بها.

وأخيرا، سيدي الرئيس، لا يفوتني في هذا المجال أن أتطرق إلى المتاعب والمشاكل التي تعيشها ولاية الطارف المجاهدة، حيث تفتقر إلى اليوم إلى أبسط شروط الحياة. وقد تكفي الإشارة إلى أن العديد من بلدياتها، وأذكر منها على سبيل المثال لا الحصر بلديات بوقوس وحمام بني صالح وبوحجار ووادي الزيتون وشيخاني إلى غيرها من بلديات الولاية، تعاني متاعب كثيرة من طرقاتها المهترئة ومن تعقيدات لا حصر لها في مبادئ الصحة والنقل والتوظيف والغاز الطبيعي ونقص المياه الصالحة للشرب. وهذا ما يستوجب عناية الجهات المسؤولة عن هذه القطاعات بتحمل مسؤولياتها في إيجاد الحلول الملائمة لهذه المشاكل اليومية التي يعيشها مواطنو الولاية.

شكرا على المتابعة وكرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد حمزة عوفي، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد خالد.

السيد أحمد خالد: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبينا الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين. سيدي الرئيس،

الفلاحة والري. ولا نختلف في الأهمية الإستراتيجية لهذا القطاع، سواء من حيث تأمين الحاجة الوطنية والتأثير في تقليص شبح التبعية للخارج أو من حيث إعادة ترشيد أوجه صرف الأغلفة المالية الباهظة التي ترصد كل سنة لتغطية مقتضيات تلك الحاجة.

سيدي الرئيس،

إنني أعبر عن عدم قناعتي بمستوى الاعتمادات التي اقترحها المشروع، وأؤكد على مراجعة ذلك بما يضمن تمكين القطاع من قدرات مالية أكثر أهمية واقتزان ذلك بوضع سياسة جادة متواصلة الحلقات، من شأنها أن تهيء القطاع لاسترجاع مكانته كقطب أساسي في التنمية الوطنية، وفي بعث اقتصاد وطني حقيقي ينبثق عن إمكانيات الأمة، ويفتح أمام الآلاف من الشباب العاطلين فرص العمل الدائم والمساهمة العملية في تنمية الاقتصاد الوطني.

وخلاصة القول في هذه النقطة أنه لا يمكن تصور نهضة فلاحية طموحة بمثل هذه الاعتمادات. كما لا يعقل أن يظل هذا القطاع ضحية سياسات ظرفية عابرة. ومن هنا لا بد من تحديد الأهداف، وضبط الوسائل والإمكانيات والشروع في إعادة الاعتبار إلى هذا القطاع باعتباره ثروة وطنية دائمة.

سيدي الرئيس،

أما بالنسبة إلى النقطة الثانية والمتعلقة بالولايات الحدودية شرق وغرب البلاد فمن البديهي القول بمسؤولية المجموعة الوطنية عن إبلاء هذه الولايات عناية خاصة. ولا تعني هذه العناية تفضيلا عن باقي ولايات الوطن وإنما تعني إدراك ما لهذه الولايات من أهمية باعتبارها محاذية لبلدان مجاورة، ويشدنا الطموح إلى أن نجعل منها مرآة عاكسة لواقع البلاد.

وإذا كانت الدولة قد كرسست خلال العشريتين الماضية التي أعقبت سنوات الاستقلال الوطني مخططات للنهوض بهذه الولايات، مثل الولايات الداخلية، فإن تأثير الأحداث

وتكوينات دورية مع التكفل بهم أثناءها وتشجيع حاملي هذه الشهادات.

كما أقترح إعادة تسمية مراكز التكوين المهني "مدارس التكوين المهني".

أما عن مؤشرات الوضعية الحالية لقطاع التربية فنلاحظ في الطورين الأول والثاني من التعليم الأساسي الأرقام الآتية:

- تقدر الطاقة المتوسطة للحجرة بثمانية وثلاثين (38) تلميذا إلا أنها تصل في بعض الولايات إن لم نقل في معظمها إلى خمسين (50) تلميذا.
- يبلغ معدل عدد المؤسسات 292 مؤسسة في الولاية إلا أننا نجد ولاية البويرة مثلا تضم 105.390 تلميذا مقابل 510 مؤسسات، بينما نجد نفس عدد التلاميذ في ولاية جيجل لكن مقابل 344 مؤسسة. مما يجعلنا نلاحظ انعدام الفارق في عدد التلاميذ بينما يبلغ في عدد المؤسسات 166 مؤسسة وهو فارق مبالغ فيه.

كما أشير إلى ولايتي بومرداس وبرج بوعربريج كمثال آخر حيث تضم الأولى 104.677 تلميذا مقابل 319 مؤسسة وتضم الثانية 102.067 تلميذا مقابل 425 مؤسسة ليقدر الفارق بعدد 106 مؤسسات. والسؤال المطروح هو: هل يتم من خلال هذه الأرقام توزيع الاعتمادات لامتناس هذا العجز في برنامج مشروع الميزانية؟

كما نقترح رفع مستوى التغطية بالمطاعم المدرسية، التي تبلغ نسبتها حاليا 19,31٪، إلى نسبة 50٪، علما أن نسبة الفقر في الجزائر تمس تقريبا 70٪ من السكان، فهي تبلغ في ولاية الشلف مثلا 16,75٪، وفي ولاية معسكر 10,32٪، وفي ولاية بشار 50٪، وفي ولاية المدية 17,38٪. وهي ولايات ذات طابع فلاحي ومعزولة تحتاج إلى دعم.

كما أن نسبة التغطية بالمطاعم المدرسية بولايتي بجاية وتيزي وزو الجبلتين لا تتعدى 15,4٪، مما جعل نسبة

السادة نواب الرئيس،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زميلاتي النواب،
السادة رجال الإعلام،
السلام عليكم. أما بعد،

يتطرق تدخلي الخاص بمشروع قانون المالية إلى نقطتين هامتين هما: الزراعة والتربية.

فيما يخص ميدان الزراعة والتنمية الريفية، فإن أحسن مثال على التخلف والإهمال بلدية ذراع القائد بولاية بجاية التي تعتبر بلدية فتية إلا أن سكانها من أفقر سكان الجزائر، فلا طرق ولا مياه ولا عقار منظم ولا هاتف متوفر ولا مستشفيات ولا سكنات ولا وسائل للزراعة ولا ملاعب للرياضة، فهي قاب قوسين أو أدنى من الكارثة الطبيعية والإنسانية. أما بلدية خراطة فإنها ليست بلدية فلاحية ولا صناعية بل هي جبلية وعليه فالنشاط الاقتصادي منعدم فيها تماما ويعاني شبابها الفقر المدقع والفراغ. فهل من منقذ لهذه الدائرة التي أيقظت الشعب الجزائري من الاستعمار في ماي سنة 1945 وأنقذت الجزائر مرة ثانية في ماي سنة 2002 بعد أن اخترق سكانها الحصار وطرقوا أبواب صناديق الانتخابات وقالوا: لا للتقسيم ولا للحقرة ولا للتهميش ولا للتخريب. ألم يحن الوقت ليكافأ هذا الشعب البطل بترقية هذه المنطقة إلى ولاية لتلتحق بالولايتين سطيف وقالمة؟

أما فيما يتعلق بقطاع التربية والتعليم، فإن إحداث كالأوربا التكوين المهني شيء جميل، لكنني أبدي بعض الملاحظات التي أراها مفيدة، وتمثل فيما يأتي:

العناية بالمكونين والمكونين، وإيلاء القطاع أهمية كبيرة وذلك بتكليف رجال أكفاء في التسيير أولا وفي الجانب البيداغوجي ثانيا، وهذا برفع المستوى وتحفيز الطلبة بمنح المتفوقين منهم مناصب شغل فور تخرجهم أو بمنح النجباء منهم تكوينا في الخارج، وفتح تربصات

2 - توزع الدولة المبلغ قبل أن تعرف عدد المحتاجين مما يحدث الفوضى والاحتجاجات في بعض المناطق. فكان من الأجدر أن تعد العدة في نهاية العام الدراسي وتقوم بإحصاء جدي وبمشاركة كل الممثلين الحقيقيين للسكان.

كما نقترح الزيادة في منح الطلبة الجامعيين للرفع من معنوياتهم وتحفيزهم على حب العلم والاجتهاد والعمل، وكذا إحداث منح خاصة لتلاميذ السنة الثالثة ثانوي تشجعهم على اجتياز امتحان البكالوريا بنجاح وتساعدهم على اقتناء الحوليات.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أشكر السادة الوزراء على حسن إصغائهم لانتقادات واقتراحات الزملاء النواب، شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد خالد، وأحيل الكلمة إلى السيد مسعود فضال.

السيد مسعود فضال: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السيدات والسادة من أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

بعد قراءة مشروع قانون المالية لسنة 2003 ودراسته، نقترح عليكم ما يأتي:

أولا / الضرائب:

نطلب إعادة النظر في المادة 76 من قانون الرسم على رقم الأعمال بإضافة فقرة تنص على ضرورة استشارة المصالح المحلية المختصة إقليميا للترخيص بمركزية المحاسبة والدفع الخاص بوحدات المؤسسات العمومية أو الخاصة النشطة بإقليمه وذلك قصد تجنب أي اختلالات من المحتمل وقوعها والتي تؤثر سلبا في المصلحة العامة.

التسرب المدرسي تزداد يوما بعد يوم. فكم من تلميذ وتلميذة غادروا المدرسة بسبب شدة الفقر. وهي الظاهرة التي أصبحت تمثل شبحا يهدد مبدأ إجبارية التعليم، نظرا إلى ارتفاع التكلفة.

لذلك نرى أنه من الضروري تحسين ظروف التلاميذ من حيث:

1- الإطعام برفع نسبة التغطية.

2- توفير النقل والمواصلات في المناطق النائية.

3- تخفيف الضغط عن الحجرات الدراسية.

4- دعم سعر الكتاب المدرسي، وتوفيره، وجعله في متناول جميع التلاميذ، وذلك بضبط وسائل التسيير وميكانيزماته.

كما نتساءل عن اختفاء هذا الكتاب في المؤسسات وظهوره في السوق الموازية. أين يكمن المشكل؟ أهو في المطابع أم هناك عراقيل بيروقراطية؟ كما نتساءل عن المبالغ التي جمعت خلال "تيليطون 2000" الخاصة بالنقل والترميمات.

فيما يخص المدرس، نطالب وللمرة الألف بتحسين وضعيته الاجتماعية وتدعيمه، ورفع مستوى تكوينه، فالاعتمادات الإضافية المخصصة للقطاع تتعلق بالزيادة في الأجور المقررة خلال ثنائية 8 سبتمبر 2002 إلا أنه رغم هذه الزيادة تبقى وضعية المربي تشير الشفقة في بعض الأحيان وذلك بسبب الظروف القاسية التي يعمل فيها المسؤول الأول عن تربية الأجيال اللاحقة وتكوينها، وتسليط الضوء على وضعيته والعمل على تحسينها.

أما عن منحة 2000 دج التي تمنح للمعوزين وذوي الدخل الضعيف فنستنتج ملاحظتين:

1- إن الدخل الضعيف محدد بمبلغ 8000 دج، أليس من حق من يتقاضى 12 ألف دج ولديه ستة (06) أطفال الاستفادة منها؟

ونتأسف لتحويل معهد الفلاحة الذي كون إطارات سامية إلى إدارة للجامعة، علما أن الولاية ذات طابع فلاحي ورعوي وغابي. ولهذا نطلب من سيادتكم إرجاع هذا المعهد إلى وظيفته الأصلية مع العلم أن للجامعة منشآتها الإدارية الخاصة بها.

فيما يخص صندوق الجنوب، نلاحظ أنه لا يغطي كل بلديات جنوب ولاية سيدي بلعباس، لذا نطلب منكم توسيعه إلى باقي بلديات جنوب هذه الولاية.

ثامنا / الصحة:

نطلب إنشاء مركز لتصفية الدم بمستشفى تلاغ من أجل تخفيف الضغط عن المستشفى الجامعي بمقر الولاية والتخفيف من معاناة المصابين بأمراض الكلى، وكذا تزويد مستشفى سيدي بلعباس بجهاز سكانير.

تاسعا / السكن:

نطالب بتشجيع السكن التساهمي وسكن البيع عن طريق الإيجار في دوائر جنوب ولاية سيدي بلعباس.

وبعد تقديم هذه الاقتراحات وأمام تدهور المستوى المعيشي للمواطن، نرجو أن تخفض الضرائب والرسوم على المواد الأساسية.

وأخيرا، أملنا أن تكييف انشغالات المواطنين في كل المجالات المنصوص عليها في مشروع هذا القانون من أجل الاستقرار الكلي، وذلك لتحسين ظروف معيشة المواطن، مع الإسراع في تطبيق البرامج المخططة ومتابعتها ميدانيا بكل صرامة وحزم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مسعود فضال، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد اللطيف حمليلي.

السيد عبد اللطيف حمليلي: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام عليك ياسيدي الحبيب رسول الله.

ثانيا / موارد البلدية:

نلاحظ مركزية المحاسبة للمؤسسات الوطنية والشركات الكبرى وكذا الشركات صاحبة الأعمال المؤقتة، مما يحرم البلديات من الاستفادة من الضرائب إلا تلك البلديات التي يوجد فيها المقر الاجتماعي.

ثالثا / المعطيات العامة للاقتصاد:

يعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي برنامجا ذا أهمية كبيرة، والمطلوب من المسؤولين المعنيين بالأمر أن يتابعوا الأشغال باهتمام، وعليهم أيضا تطبيق البرامج المستعجلة لمكافحة الكوارث الطبيعية. ونطالب في هذا الشأن باتخاذ إجراءات لمواجهة فياضانات وادي "مكرة" الذي يهدد مدينة سيدي بلعباس كل سنة ودائرة رأس الماء بخسائر مادية وبشرية معتبرة، وذلك بإنجاز الدراسات المقررة والتعجيل بتطبيقها ميدانيا.

رابعا / التجهيزات:

ليكن في علم وزارة الأشغال العمومية أن مشروع تعبيد الطرق بجنوب ولاية سيدي بلعباس، خاصة في دائرة مرحوم، في طريق الإنجاز إلا أن الأعمال تتصف ببطء وتيرتها، ونطالب بتسجيل صيانة الطريق الرابط بين بلديتي سيدي شعيب وبئر الحمام.

خامسا / الموارد المائية:

نطالب بتزويد مدينة تلاغ بالماء الصالح للشرب ودراسة مشروع إنجاز سد في ولاية سيدي بلعباس.

سادسا / الرياضة:

على الوزارة المعنية دعم فريقي تلاغ وسفيذف ماليا لمتابعة مشوارهما في أحسن الظروف.

سابعا / الفلاحة:

على وزارة الفلاحة أن تهتم بدراسة ملف العقار، وهذا لصالح سياسة الفلاحة التي هي في طريق النمو، ببرامجها التنموية المختلفة التي نذكر من بينها: الامتيازات الفلاحية والتشغيل الريفي الذي أحدث مناصب شغل لمكافحة ظاهرة البطالة.

والبلدية والولاية، ويواجه المستثمر في ظل كل هذا عدة مشاكل وعراقيل في الحصول على العقد. وهناك تلاعبات في المدة الزمنية بين أملاك الدولة أثناء النطق بالحكم والعدالة.

ونقترح على السادة المسؤولين في هذا المجال ابتكار فكرة القائمة الوطنية للعقار؛ لأن بعض المسؤولين في إدارة أملاك الدولة يقومون في كل ولاية بكسب عقارات جديدة باسم زوجاتهم وأقاربهم. لذا نطالب بقانون صارم يتطرق إلى هذا المجال فكل المواطنين سواسية في هذا. لقد أصبح بعض المسؤولين في إدارة أملاك الدولة يتنافسون على عدد الأملاك والعقارات التي يمتلكونها في كل ولاية تقلدوا بها مسؤولية المديرية، والأمثلة كثيرة فهناك مديرون ومسؤولون استولوا على عقارات تابعة للمؤسسات المحلة هنا بالجزائر العاصمة وولايات أخرى.

كما نقترح تحويل العقارات التابعة لأملاك الدولة إلى وكالة وطنية للعقار وتقوم إدارة أملاك الدولة بالتحصيل والشهر العقاري فقط، والملاحظة التي قدمها السيد رئيس الجمهورية يوم 10 أكتوبر كفيلا بذلك.

ثالثا: كما نلاحظ عدم التطرق إلى عملية المسح العام للأراضي التي تسير ببطء شديد، فأين هو المشكل؟ رغم أن المعروف أن صندوق النقد الدولي قد صرف أموالا كبيرة في هذه العملية على جميع دول المغرب العربي، والبلد الوحيد الذي لم ينه هذه العملية هو الجزائر. ونعلم كم هو مهم جدا دور العقار في قابلية التنمية المستدامة التي اتخذتها الدولة سياسة رشيدة وبعيدة المدى.

رابعا: لم يتطرق مشروع القانون إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي بالشكل العلمي الذي يعود بالفائدة السريعة على المواطن، ولهذا لم يرق إلى المستوى المطلوب من تسيير وتفكير. كيف؟

إن سبب البطالة هو تسريح العمال، وكان من الأولى والمفروض أن يقوم برنامج الإنعاش الاقتصادي بلمس وإعانة جميع المؤسسات، سواء الفلاحية أو الإنشائية أو

سيدي الرئيس،
السادة الوزراء،
الإخوة النواب،
أسرة الإعلام،
سلام الله عليكم.

بعد الاطلاع على مشروع قانون المالية والميزانية، نسجل الملاحظات الآتية:

بادئ ذي بدء يجب ضبط قانون أساسي جديد خاص بقطاع التربية يعرض على البرلمان ويلم بجميع الانشغالات الطارئة في هذا المجال، ويجب خاصة الاهتمام بدور المعلم بطريقة علمية اقتصادية جديدة ذات سياسة بعيدة المدى. كما يجب الاهتمام بطرق التربية والتكوين، وهذا لمواكبة التغيرات الجديدة على الساحة الوطنية.

ثانيا: نطالب برقابة ومتابعة صارمتين للمديرية العامة للأملاك الوطنية والمديريات المحلية التابعة لها، حيث نلاحظ عدم وجود حلول سريعة ومفيدة للدولة والمواطن على السواء للحصول على العقود والدفاتر العقارية وهذا بسبب مشاكل مفبركة على مستوى إدارة أملاك الدولة وبعض المحاكم (أي قطاع العدالة). كما نلاحظ فيما يخص تصفية المؤسسات المحلة أن مصفي الحسابات لا يقوم بأي مجهود وبالمقابل يستفيد أموالا ضخمة بينما كل المجهودات يبذلها أعوان مديرية أملاك الدولة من عمليات تصفية وتقويمات وملفات إدارية.

أما فيما يخص الحساب الخاص على مستوى مديرية أملاك الدولة والذي مهمته تصفية المؤسسة ودفع مستحقات وتعويضات العمال فإن الميزانية الحالية لم تتطرق إلى هذا الموضوع الحساس.

وإننا نطالب بمراقبة صارمة من المفتشية العامة للمالية فنحن نسجل عدة تجاوزات في هذا الحساب، وإلى حد الآن لم نسمع بأية مراقبة في هذا المجال. لذا نطالب بإعادة تأهيل إطارات المالية، خاصة إدارة أملاك الدولة التي تعتبر مديرية حساسة لها علاقة مباشرة بالمواطن

العنوان الأصلي بالولاية الأم مع أنها تنشط على تراب ولاية أخرى. هذا من جهة ومن جهة أخرى ومن أجل تشجيع الشفافية في هذا الميدان فإننا نقترح رفع النسبة المطبقة على نواتج السندات المغفلة الاسم أو لحاملها.

كما نلاحظ غياب الأطروحة المالية وهذا قصد دعم قطاع بناء المساجد والمدارس الشرعية. وحتى مشاريع التنمية المحلية والقطاعية كان من المفروض تركها في إطارها التقليدي المعروف لدى العام والخاص.

سابعاً: يجب أن يرقى العمل الجمعي إلى درجة اهتمام الدولة وعلى رأسها وزارة المالية قصد إدراج ضريبة تحويل على الأجر الفردي تصب في حساب خاص بالجمعيات، وهذا من أجل إعطاء دفعة نوعية لجميع الجمعيات خاصة جمعيات الأحياء للتكفل ببعض المشاريع الآتية على مستوى ربوع البلدية. وهذا اقتراح بالطبع.

ثامناً: إن فتح الحدود الغربية مشكل سياسي عويص فعلاً لكن يجب طرح القضية على الطاولة مع الإخوة المغاربة بطرق متجدرة ومستمدة من مبادئ الثوابت الوطنية، إذ لا يعقل الخلط بين قضية غلق الحدود والنشاط الإرهابي في المنطقة. ولتعلم الإخوة المختصون في مجال المال والاقتصاد مدى دور التحرك والتبادل التجاريين عبر المناطق الحدودية في ضبط وتيرة الاقتصاد الوطني بالطرق القانونية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى مدى الضرر الذي تلحقه السوق السوداء و"التراباندو" والمتاجرة بالمخدرات إذا بقيت الحدود على هذه الحال. والفترة الممتدة بين سنة 1988 (تاريخ فتح الحدود) وسنة 1994 (تاريخ غلق الحدود) لا يمكن أن تؤخذ مقياساً في هذا المجال، وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد عبد اللطيف حمليلى، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد وطاس.

السيد محمد وطاس: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،

الصناعية، التي كانت لديها وما تزال قدرة وقابلية الإنتاج والتحكم النسبي في عدد العمال. أما الإنجازات الكبرى (منشآت البنى التحتية وفوق أرضية) كإنجاز الطرقات والقنوات وهياكل البنايات الإدارية في جميع الإدارات وحتى مشاريع التنمية المحلية والقطاعية فكان من المفروض تركها في إطارها التقليدي كبرامج معروفة لدى العام والخاص.

خامساً: نلاحظ من خلال مطالعتنا مشروع هذا القانون أنه كسابقيه لأنه لم يعط الأهمية القصى للبلدية وتسييرها بالشكل العلمي الاقتصادي المرموق والمنشود.

إننا نفكر فقط في كيفية اختيار المشاريع الإنمائية ولكن عمل البلدية وسيرها ودورها في تأدية الواجب مهمة بشكل غير محدد بسبب فقدان الواقعية الميدانية المعيشة، فالبلدية نواة ومصدر استقرار المواطن والاقتصاد في آن واحد.

إن رفع قدرات البلدية في الوسائل الميكانيكية والزيادة في اليد العاملة مهملان في مشروع قانون المالية الجزائرية، إذ لا مجال لربط قدرات التحصيل الجبائي والوضع الهندسي والمعماري للمدينة، حيث نشاهد في بعض المدن - حيث كانت وتيرة البناءات الجماعية (الدولة) ذات نسبة عالية- التحصيل الجبائي ذا سيولة وبالتالي يمكن جلب إيرادات جبائية إضافية لميزانية الجماعات المحلية، أما البلديات المهضومة الحقوق في عدد السكنات الجماعية التي تسلمها الدولة، كبلدية بشار مثلاً فلو قمنا بمقارنة بين الكتلة التي بنتها الدولة وتلك التي بناها المواطنون لوجدنا الفارق بينهما بحوالي 90٪ أي أن 90٪ للمواطن و10٪ للدولة، فإنها عديمة الدخل الجبائي مما قد يؤثر سلباً في تسييرها وتنظيفها مثل مدينة بشار التي يعتبر السكن الخاص بها ضئيلاً جداً.

سادساً: يجب الحرص على التحصيل الجبائي الخاص بالشركات الكبرى غير المقيمة بتراب الولاية، واستعمال

غير أن نسبة النمو هذه على مستوى قطاع البناء والأشغال العمومية لم تعمل -مع الأسف- على امتصاص البطالة بإحداث مناصب شغل، رغم الحيوية التي بدأ يعرفها هذا القطاع وبما يحظى به من مصادر تمويل من بنوك وميزانية للدولة ومواطنين مشاركين ومساهمين وقروض ومنح ومساعدات.

لذا فعلى السيد وزير القطاع العمل على مستوى الوطن على دفع هذا القطاع لجعله قطاعا حيويا يشارك في رفع ميزانية الدولة مستقبلا. كما يجب أن يعرف هذا القطاع حركية ويشارك في محاربة البطالة من جهة ومن جهة أخرى في الحد من مشكل السكن المطروح على مستوى الوطن وبالتالي في المساهمة الفعالة في الاستثمار الذي سيصبح بدوره مصدر تمويل لخزينة الدولة.

كما نسجل الملاحظة الآتية:

إن مشروع الميزانية لم يشر إلى الإيرادات والتحصيل من بيع الأملاك العمومية طبقا للقانون رقم 81-01 ولا نعرف قيمة المبالغ المالية التي تستفيد منها ميزانية الدولة.

وفيما يخص مجال الإيرادات دائما فإن القطاع الصناعي، وحسب التوقعات للفترة الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2005، سيعرف جمودا يتراوح بين 2,5٪ و3,5٪ خلال نفس الفترة. ورغم أهمية هذا القطاع إلا أنه لا يعرف نموا مطردا بسبب عدم الاهتمام به وبسبب النسبة الضعيفة التي سيستفيد منها من دعم الإنعاش الاقتصادي. مع العلم أن قطاع الصناعة هو قطب كل نهضة اقتصادية وفي جميع القطاعات الأخرى لا سيما في هذا العصر الذي يعرف تسابقا وتنافسا حادين في امتلاك ناصية التكنولوجيا والصناعة.

فما الذي أعدناه لهذا القطاع حتى نعمل على نموه وبالتالي إعادة بناء الهيكل الصناعي في بلادنا ودعم ما قمنا به أثناء الثورة الصناعية؟

ما الذي فعلناه؟ وما الذي توقعنا أن يكون في الميزانية لدعم هذا القطاع؟

السادة الوزراء،

السادة النواب،

أسرة الصحافة.

إن قراءتنا الأولية لمشروع الميزانية لسنة 2003، ومن خلال الأرقام المقدمة، تعطينا انطباعا متفائلا مستقبلا بقدرتنا على تسحين الوضعية الاقتصادية لبلادنا خاصة وأن هذه الوضعية عرفت استقرارا اقتصاديا. وهذا مؤشر على التطور الإيجابي للنتائج الداخلي الخام أو ناتج الدخل الوطني، وعلى تحسين أرصدة ميزان المدفوعات والرفع من احتياطات الصرف، وعلى القدرة الاقتصادية للبلاد على خفض مستحقات الدين الخارجي وعلى استقرار سعر الصرف. وهذا من شأنه، أيها السادة، دعم وتيرة النمو الاقتصادي، وتنويع المبادلات الخارجية، وتوطيد التوازنات المالية العمومية، التي -مع الأسف- تبقى رهينة الإيرادات النفطية.

ويعود هذا الانطباع التفاؤلي، سيدي الرئيس، إلى توقع ارتفاع في الناتج العام يقدر بنسبة 4,3٪ ونسبة 3,7٪ خارج المحروقات والفلاحة، وإلى التوقع المرتقب في انخفاض نسبة التضخم إلى أقل من 4٪ سنة 2003، وإلى الفائض في ميزان المدفوعات المقدر بمبلغ 7 ملايين دولار بتسجيل فائض إجمالي مقداره 6 ملايين دولار وبالتالي تسجيل ارتفاع في الاحتياطي مستقبلا والذي سيعمل على تقليص حجم الديون الخارجية. وهذه ظاهرة إيجابية للاقتصاد الوطني.

كل هذه المعطيات تشكل عاملا إيجابيا ومؤشرا يبشر بالخير في تحسين نمو الاقتصاد الوطني، رغم الاعتماد الكبير في إعداد الميزانية على إيرادات النفط دائما وهذا ما يقلقنا ويدفعنا إلى التفكير الجيد في تنويع مصادر الإيرادات مستقبلا لدعم الميزانية، خاصة وأن هناك نموا مرتقبا سيعرف ارتفاعا نسبيا في قطاع الفلاحة بنسبة 5٪، لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة غير كافية نظرا إلى الدعم الضخم الذي تقدمه الدولة على حساب الميزانية الوطنية لهذا القطاع، وكذلك المؤشر الإيجابي في إطار قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 6٪ والخدمات بنسبة 5٪ كما ورد في مشروع الميزانية.

بتادمايت وإلى غير ذلك. كما نذكر بالمناسبة في قطاع الفلاحة أن هناك مشروعا...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد وطاس، وأحيل الكلمة إلى السيد ميلود شيخي.

السيد ميلود شيخي: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي، إخواني،

زميلاتي، زملائي النواب،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

بعد قراءة مشروع قانون المالية أو برنامج الحكومة في الجلسة الماضية، لاحظنا ما أفرحنا من خبراء ومختصين ومبالغ ضخمة، فما علينا إلا أن نحمد الله، لكن عند الرجوع إلى الميدان نجد يوميا مشاكل وبالتالي فالأسئلة المطروحة هي: هل تصرف هذه الأموال بطريقة فوضوية؟ لماذا لم نبلغ الأهداف المسطرة؟ وهل أخذنا بعين الاعتبار انشغالات كل شرائح المجتمع؟ وغيرها من الأسئلة العديدة.

لهذا يتضح -حسب وجهة نظرنا- انعدام الرقابة أو سوء تطبيق التعليمات أو القرارات.

سيدي الرئيس،

وعليه يظهر لنا وجود بعض النقائص التي يجب التطرق إليها مثل إنشاء صندوق الكوارث الطبيعية. لقد لاحظنا منذ سنتين سقوط ثلوج بولاية النعامة أدى بالذين كانوا يملكون 400 أو 500 رأس من الماشية إلى التخميم حول الولاية والتسول.

كما رأينا كارثة باب الوادي، وقد تحدثت الجرائد عن تكفل شركات التأمين بذلك ولكن في انتظار ذلك يجب اتخاذ إجراءات استعجالية تخفف على الأقل العبء عن المواطن ولا نقول تنهي المشاكل تماما.

أما فيما يخص مداخيل وإيرادات الضريبة الجبائية الجمركية والمقدرة بمبلغ 9 ملايين دينار بزيادة قدرها 8,23٪ فهو توقع لا يأخذ، مع الأسف، بعين الاعتبار النسبة العالية والبالغة 30٪ للحجم الضريبي الذي لا يدخل خزينة الدولة بسبب التهرب من دفع الضرائب. لذا يمكن أن نتوقع ارتفاعا قدره 14 مليار دينار إن تم التحكم في إصلاح المنظومة الجمركية والضريبية عامة، وبالتالي قد نتوقع ارتفاعا محسوسا في الإيرادات تستفيدها خزينة الدولة وتشارك في النمو الاقتصادي عامة.

النفقات:

يلاحظ أن الاعتمادات المخصصة لوزارة التربية الوطنية من الميزانية قد تحتاج إلى زيادة معتبرة نظرا إلى أهمية هذا القطاع الحيوي ونظرا إلى الأحوال التي يعيشها رجال التربية والتعليم وكذا المؤسسات التربوية التي تحتاج إلى عناية من حيث الصيانة وإعادة البناء والتوسيع بالإضافة إلى الاهتمام خاصة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

وعلى ذكر البحث العلمي، يقترح إنشاء صندوق خاص لدعم البحوث العلمية وتشجيع الباحثين والمفكرين والعلماء، على أن يتولى هذا الصندوق طبع البحوث والرسائل الجامعية وتعويض أصحابها ماديا وأن تموله كل القطاعات الوطنية، العمومية والخاصة.

دعم قطاع الري والموارد المائية والعمل تدريجيا على إيجاد حل نهائي لنقص الماء الشروب الذي تعانيه كل المدن والأرياف، وحتى إن توفر الماء في ولاية من الولايات أو بلدية من البلديات فإنه يفتقر إلى معالجة وتصفية دائمة. وهذا ما نلاحظه على مستوى بعض الولايات وخاصة ولاية بومرداس وبلدية برج منايل التي تفتقر إلى محطة لتصفية الماء الشروب.

نرجو أن تستفيد هذه البلدية من مشروع جلب المياه من سد "تاكسابت" في تيزي وزو أو من آبار وادي "سيباو"

الحكومة، الذي زار ولاية سعيدة مع السيد وزير الفلاحة، إن حرف "R" في كلمة F.N.R.D.A (الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية) رمز "Richesse et Réussite" أي الغنى والنجاح، وهذا شيء إيجابي، لكن اليوم وقد بدأت تظهر النتائج الحسنة والتطبيق الجيد تأتي إجراءات جديدة توقف قفزة هذا البرنامج، وهذه الإجراءات هي:

1- تخفيض الدعم، فدعم الحفر مثلا كان بنسبة 100٪ وأصبح 50٪ فقط، مما كبح حيوية البرنامج.

2- كانت مهمة الدفع للفلاحين مسندة إلى الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية لكنها حولت الآن إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية مما سيؤدي -وأقولها أمام السيد وزير الفلاحة وأمام هذا الجمع الكريم- إلى توقف هذا البرنامج. فجميع الولايات الفلاحية اليوم تعبر عن المشاكل التي تواجهها مع هذا البنك، بالتالي إذا استمر البرنامج وله علاقات مع هذا البنك فقد أمضى من اليوم شهادة وفاته.

أما الركيزة الثانية لإنعاش الفلاحة فهي برنامج التنمية الريفية الذي أراه طموحا كذلك وجيدا لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار تربية المواشي والفلاح فحسب وإنما كل العالم الريفي. ومن الضروري أن أشير هنا إلى أن لكل سياسة وسائلها اللازمة، ولئلا يفشل هذا البرنامج؛ لأن أمل كل العالم الريفي معلق عليه فهو حسب شرحه يتطرق إلى السكن والبطالة والعزلة والطرق والكهرباء بل يشمل كل شيء، من الضروري إيجاد وسائل هذه السياسة.

سيدي الرئيس، أيها الجمع الكريم، لا يخفى على أي واحد منا ما مر به العالم الريفي من جفاف وإرهاب وزحف ريفي وهجرة وفقر وعزلة... إلخ، وبإمكان كل واحد منا أن يشهد على الحالة التي هو عليها الآن. وأتكلّم هنا عن بعض القرى التي زرتها في الحملتين الأولى والثانية وحتى من قبل، فلقد رأينا البعض -ولقد قلت قبل قليل إن "الشكوى للعبد فضيحة"...

لهذا لا بد من إجراءات مرافقة لمشروع قانون المالية أو للبرنامج.

فيما يخص تعويض ضحايا الإرهاب، أشير إلى أن من هؤلاء من كانوا بأموالهم وفي حال ميسور واليوم يعتبرون الشكوى من الفقر أو الحاجة فضيحة فهناك المثل القائل: "الشكوى للعبد فضيحة". وهذا ما لا يجب نسيانه.

أما فيما يتعلق بالتهرب الجبائي فالحديث عنه جميل ولا يوجد من هو ضد محاربتة لكن بالمقابل لتكلم عن الضغط الجبائي. فعلى سبيل المثال أذكر ولاية سعيدة التي غادرها كل الأطباء المختصين منذ ست (06) سنوات، فلم يبق طبيب أمراض الأذن والأنف والحنجرة ولا طبيب أمراض القلب ولا مخبر التحاليل الطبية، وهذا بسبب الضغط الجبائي عليهم والتجاوزات... إلخ. وعليه يجب الحديث عن ذلك ووضع قانون يحدد هذه الضرائب.

فيما يخص الشباب، بيدولي أن أحسن حل لهم هو أن يعبروا مباشرة بأنفسهم عن مشاكلهم، كما ورد في برنامج رئيس الحكومة الذي أشار إلى أنه لا بد من جلسات وطنية يتسنى فيها للشباب الحديث عن مشاكلهم التي يواجهونها، من بطالة وتهميش وحقرة وغيرها.

أما عن صندوق البيئة وإزالة التلوث فأظن أنه بحاجة إلى تشجيع نظرا إلى الحالة المؤسفة التي تعيشها مدننا مع وضع جهاز لحماية البيئة.

فيما يخص الفلاحة، هي قطاع يحتاج إلى الاهتمام به كما ينبغي.

لقد أشار المختصون، بعد فحص هذا القطاع، إلى ضرورة توفر ركيزتين لإنعاشه. تتمثل الركيزة الأولى في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهو أول برنامج طموح يستجيب لانشغالات الفلاحين رغم بعض النقائص فيه فهو لم يأخذ بعين الاعتبار المناطق الرعوية باتخاذ إجراءات مباشرة. وأتذكر أنني قلت للسيد رئيس

بالنسبة إلى السكن الاجتماعي، لم يتطرق المشروع إلى مشكلة الإيجار الذي يعانيه المواطن المحروم والذي يتجاوز 2300 دج شهريا. وهل يصح لنا أن نسمي سكنا إيجاره 2300 دج سكنا اجتماعيا؟

سيدي الرئيس،

قد يغطي العجز المفترض في الميزانية -ولو نسبيا- إذا اعتمدنا سعرا مرجعيا للبترول قدره 22 دولارا عوض 19 دولارا، وكل الدراسات تبين أن استقرار سعر البترول ثابت لمدة 10 أشهر على الأقل.

أتساءل عن عدد مناصب الشغل الضئيل الذي يفترض أن تحققه حكومة جل سكان الدولة التي تسييرها شباب مقبلون على العمل. كما أتساءل عن الإجراءات المتخذة لتمكين المواطن من اقتناء بعض المواد الضرورية للصحة والنمو، فالمواطن لم يعد يستطيع تناول اللحم ولا الفواكه ولا الأسماك ولا حتى بعض الحبوب وتقارير المنظمات الصحية خير دليل. لذلك ندعو الحكومة إلى الفرق بهذا المواطن والكف عن إثقال كاهله بالضرائب.

سيدي الرئيس،

إن ما يساعد مختلف القطاعات والولايات والبلديات على تحسين وضعيتها هو ترشيد النفقات وحسن استغلال الإمكانيات الموجودة بها.

وفي الحديث عن استغلال الإمكانيات، أدعو على الخصوص السادة وزراء السياحة والنقل والفلاحة إلى دفع المشاريع الإنمائية بولاية سكيكدة لما تتوفر عليه من موقع إستراتيجي وأرض خصبة إلا أن الطرقات بها منهكة، ولا يستطيع أن يتحرك فيها أي مواطن.

سيدي الرئيس،

هذه كلمتي إلى السادة الوزراء، أرجو أن تؤخذ بعين الاعتبار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد شيخي، وأحيل الكلمة إلى السيد بن يوسف زواني... هو غائب إذن أحيلها إلى السيد صالح بن يوسف.

السيد صالح بن يوسف: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي النواب.

أبدأ مداخلتني بملاحظة قد تدخل في إطار ترشيد النفقات. إن مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2003 قد وردا إلينا في ثلاثة (3) أجزاء من الحجم الكبير باللغة العربية ومثلها باللغة الفرنسية، إضافة إلى تقرير عرض المشروع.

وبحساب بسيط وبأدنى تقدير، قد تصل التكلفة عن كل نائب إلى 2000 دج، وكان بالإمكان وباستعمال وسائل الإعلام الآلي (الأسطوانة disquette أو القرص المضغوط C D) تقليص المبلغ إلى 100 دج كأقصى تقدير، أي خفض المبلغ بنسبة 95%. مع العلم أنه رغم هذه المجلدات، يحتاج النائب في دراسته إلى قوانين المالية للسنوات الماضية وخصوصا إلى قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة مما يجعله أمام مكتبة. فيرجى أن تجمع هذه المعلومات في أسطوانة وتقدم إلى النواب.

سيدي الرئيس،

إن مشروع الميزانية قد احتوى على زيادات لجل القطاعات في فصل الأدوات وتسيير المصالح، وإننا ندعو إلى ترشيد النفقات في هذا الباب بالاستغلال الحسن والطويل للوسائل المتوفرة.

سيدي الرئيس،

في مجال السكن بصيغة البيع بالإيجار، لقد أقبل عليه المواطنون رغم الظرف الاجتماعي الصعب الذي يعيشونه ونعتبر ذلك مساهمة منهم في حل أزمة السكن إلا أن مدة 15 يوما لتطبيق العقوبة بفسخ العقد والطرده في حالة عدم الدفع لمدة 3 أشهر غير كافية كمهلة وبالإمكان تمديدها إلى 60 يوما.

4- إنشاء السدود الصغيرة ببوحمامة حفاظا على الثروة الغابية الموجودة بالمنطقة.

5- إنجاز سد براخوش على مستوى ششار للمحافظة على الأشجار المثمرة، خاصة أشجار الزيتون والنخيل التي تعتبر مصدر رزق بهذه المنطقة الفقيرة جدا.

6- في قطاع العدالة، نرجو من معالي وزير العدل فتح محكمة أولاد رشاش المجهزة والمعدة بسكناتها منذ ما يقارب الأربع سنوات، لتقريب العدالة من المواطنين البالغ عددهم حوالي 60.000 نسمة بالدائرة والذين تبعد عنهم العدالة بحوالي 150 كلم ذهابا وإيابا.

7- إعادة النظر في الخريطة الصحية للولاية. فهل يعقل أن يشتغل مستشفى خنشلة بطاقة أكبر في حين لا تقدم المستشفيات الأخرى سوى ما يعادل تقريبا نسبة 30٪ من طاقتها؟!

8- تزويد بعض البلديات بالغاز الطبيعي، خاصة منها تلك التي كونت جمعية الغاز وساهم مواطنوها في انتظار دعم الدولة، كبلدية أولاد رشاش مثلا.

9- إنشاء مركز للتكوين المهني بدائرة عين الطويلة المحرومة منه إلى حد الساعة، مع عامل المسافة إلى خنشلة البالغة 30 كلم وبعدهم سكان مقدر بحوالي 20 ألف نسمة، وفتح ملحق ببلدية المحمل.

10- نأمل فتح التكوين المتواصل بثانوية ششار التي ستتكفل بسكان ششار وجلال وخيران والولجة وسيار، وهي مناطق نائية ومحرومة أشد الحرمان بجبالها الصخرية وبعدها بمسافة 60 كلم عن مدينة خنشلة.

ولما لا أتمنى لفتة من وزارة التضامن لإنشاء حي جامعي بولاية خنشلة.

11 - تزخر الولاية بكل إمكانيات الاستثمار، من فلاحية صحراوية وتل وتربية للمواشي وحلفاء تمتد على شريط

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد صالح بن يوسف، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر كزيز.

السيد عبد القادر كزيز: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

معالي الوزراء الموقرين،

زميلاتي، زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في مجال المشاريع القطاعية، إن من أولويات ولاية خنشلة -بعد المشاورات مع المواطنين وبعض المصالح المختصة- تبين ما يأتي:

1- تزويد مدينة خنشلة بالمياه الصالحة للشرب من سدي كدية مدوار بياتنة وبابار، نظرا إلى الضرورة الملحة في هذا الشأن.

2- اقتطاع مبلغ مالي من صندوق الجنوب لإنجاز طريق معبد على مسافة 100 كلم في صحراء خنشلة يربط الفلاحات شرقا وسوق الخضر بزريعة الوادي، مع تزويد الفلاحين في هذه المنطقة بالكهرباء الفلاحية على مساحة 100 كلم مربع. وذلك من شأنه أن يرفع الإنتاج، فمن غير المعقول أن يبقى حوالي 2500 فلاح دون دعم ولا طريق ولا كهرباء، بغض النظر عن التسرب المدرسي لأولادهم وما إلى ذلك، الأمر الذي جعل المشرع يضع بلديات الهضاب العليا المالكة في الصحراء (أولاد رشاش والمحمل وبابار وششار وغيرها) من المستفيدين من صندوق الجنوب.

وأعترف بدوري أن السياسة الفلاحية أتت ثمارها وشجعت الفلاح ونرجو أن تعمم في جنوب خنشلة.

3- نطلب من معالي وزير الفلاحة والمالية الموافقة على إنشاء قسمة الفلاحة بدائرة أولاد رشاش الشاسعة، حتى يتسنى للفلاح التقرب من الإدارة.

وندعو إلى تشجيع دور المجلس الشعبي الوطني في الرقابة.

رابعا: أرى أن المبلغ المقرر للمحافظة المكلفة بتنظيم سنة الجزائر بفرنسا مبالغ فيه بالنظر إلى الحالة الاجتماعية للمواطن، رغم أنه يعمل على بث الروح الوطنية.

أخيرا، أنوه بالدور الذي لعبه الأمن كافة والذين ساهموا في أن تبقى الجزائر صامدة، هذا البلد العظيم الذي رغم المحن والتخريب والتهريب والرشوة بقي صامدا. فصدق من قال: إن أعظم دولة هي الجزائر رغم ما عاناه الشعب، وهي فترة تزول بحول الله ويعزم الرجال وإخلاصهم. أشكركم، تحيا الجزائر، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد كزيز، وأحيل الكلمة إلى السيد مراد بوطاجين.

السيد مراد بوطاجين: شكرا السيد الرئيس.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يقتصر تدخلني على ملاحظة واحدة واقترح واحد في قطاع واحد هو قطاع الشباب والرياضة.

إيماننا بأن الشباب أقوى ضمان للشخصية الجزائرية، منح برنامج الحكومة اهتماما كبيرا لهذه الفئة كما أكد على ضرورة دعم الحركتين الجمعوية والرياضية وهذا بوضع آليات وأدوات قانونية وتنظيمية تتماشى ومتطلباتهما. هذا عن برنامج الحكومة، أما عن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2003 الخاص بقطاع الشباب والرياضة، فأهم ما يمكن قوله- بعد تصفحنا إياه- أنه من الأجدر إدخال

واسع وقد كانت تستغل في عهد الاحتلال. لذلك نرجو التحفيز والتسهيل مع مراعاة دعم شباب المنطقة في هذا المجال.

12 - أحمل رسالة إلى معالي وزير الشباب والرياضة من بلدية أولاد رشاش مفادها حرمان شبابها من دار الشباب الممنوحة سابقا للحرس البلدي ولم تعوض، كما أن المركب الرياضي الذي وعدهم به فخامة رئيس الحكومة لم ير النور إلى حد الساعة.

فهل يعقل حرمان شباب الدائرة من دار للشباب أو للثقافة ثم معاتبتهم عندما تصدر منهم ما لا تحمد عقباه؟!

كما لا يفوتني أن ألتمس الدعم المعنوي والإداري لولاية خنشلة الغيور على وطنه والمتفاني في أداء مسؤوليته، ذلك أن السنوات السابقة قبل مجيئه كانت عهدا مظلم استغله البعض - عندما كانت الجزائر تتألم وتتن- لبلوغ الأهداف الشخصية، فتراكمت المشاكل خاصة ما يتعلق بالصحراء والسكن إلى حد المساس بأمن الدولة.

أستسمحكم أن أمر إلى المجال العام.

أولا: نرجو إعادة النظر في فرض الضريبة على الفلاحة وتربية المواشي، ونطالب بإلغائها نظرا إلى صعوبة المهنة وطابعها المرتبط بحدود الاسترزاق لا الرفاهية والثروة. فقد تؤدي هذه الضريبة إلى عرقلة النشاط إن لم نقل شلله، نظرا إلى المخاوف التي يبديها المواطن من البيروقراطية.

ثانيا: التخفيض العام للضريبة مع التشديد في التحصيل، إذ أن التخفيض يساعد على التحصيل وهو ما قد يقضي على التهرب الضريبي.

ثالثا: نثمن توصيات البرلمان الأوروبي حينما ألح على محاربة الرشوة، ونقترح البحث عن السبل الكفيلة بذلك

هذه هي إذن المشاريع التي نجدها في قطاع الشباب والرياضة، وتقابلها الميزانية الآتية:

- الاعتمادات المقترحة: 9,43 ملايين دج.

- الاعتمادات المعلنة: 4,513 ملايين دج، منها مليارا دج مخصصان للشروع في إنجاز مشاريع الملاعب الكبرى بسبعين (70) ألف مقعد لكل من وهران وتيزي وزو.

والسؤال المطروح هو: هل الاعتمادات المعلن عنها في مشروع ميزانية سنة 2003 لقطاع الشباب والرياضة كافية لإنجاز هذه المشاريع؟ أقول: لا، لأن انخفاض الميزانية يبدو واضحا من خلال الأرقام المعلن عنها، والانعكاسات السلبية ستؤثر - دون شك- في تطبيق وإنجاز مشاريع على حساب مشاريع أخرى، خاصة وأن الشباب بحاجة إلى ملاعب جوارية وأحواض للسباحة في مستوى ولايات الوطن. أقول: أحواض للسباحة وليس أحواض أولمبية أو شبه أولمبية.

فأملنا، سيدي الوزير، أن تخصصوا اعتمادات إضافية لرياضيي المستوى العالي بالنسبة إلى الاقتراح الأول وللمنشآت القاعدية الرياضية الجوارية الصغيرة ولأحواض السباحة التي لا تتطلب نفقات كبيرة لكنها ضرورية للشباب المحتاج إلى الرياضة والترفيه. شكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد بوطاجين، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد المالك قرين.

السيد عبد المالك قرين: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء الأكارم،

الزميلات والزملاء النواب الأفاضل،

أيها الإعلاميون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعض التعديلات اللازمة على ميزانية قطاع الرياضة لتكييفه مع الاحتياجات المرتبطة بحقائق الميدان وبمتطلبات المستوى العالي بالأخص، وهذا لتشريف سمعة الجزائر في هذا المجال. بالتالي يبدو انخفاض الميزانية واضحا في تمويل الرياضة مع عدم تامين مكتسباتها في الوقت الذي تبرز فرقنا الوطنية استعداداتها الكبيرة من خلال النتائج الدولية التي تحصلت عليها إثر الجهود والتضحيات الجبارة التي قامت بها بمعية مؤطريها. إن رياضة النخبة والمستوى العالي تتطلب إجراءات مالية ومراقبة مستمرة لا يمكن تفاديها، ترمي إلى ضرورة مطابقة متطلبات الممارسة الرياضية والنظرة الشاملة المنسجمة التي من شأنها أن تمكننا من التباري التزيه مع الأمم الرياضية الكبرى.

أما عن مشروع ميزانية سنة 2003 بالأرقام والمخصصة لقطاع الشباب والرياضة فيتمحور تدخلي في الميزانية الخاصة بالتجهيز، فالأهداف في هذا الباب حسب القطاعات تتمثل في المشاريع الآتية:

- تجديد بعض المنشآت القاعدية في إطار الألعاب العربية المرتقب تنظيمها في سبتمبر 2003.

- وضع تأطير ملائم للتكفل بالتكوين في كرة القدم.

- تامين وتجهيز الممتلكات الموجودة والتغطية الاصطناعية لميادين ألعاب القوى.

- الانطلاق في مشروع إنجاز مركز تحضير الفرق الرياضية الوطنية بغية تأهيل فرقنا الوطنية للتمثيل الجيد على الصعيد الدولي.

- الشروع في إنجاز مشاريع الملاعب الكبرى بسبعين (70) ألف مقعد لكل من وهران وتيزي وزو.

- توسيع الممتلكات الموجودة بطرح بعض المنشآت القاعدية الرياضية الجوارية على مستوى المناطق العاجزة.

المشاكل وهي مشاكل طبيعية نتيجة لارتفاع نسبة التمدرس، غير أن مضاعفة الجهود مطلوبة في بعض الولايات مثل ولاية المسيلة التي تعاني كثيرا من مشاكل قطاع التربية كاحتفاظ الأقسام وانعدام - أقول انعدام - النقل المدرسي في كثير من المناطق. فهي ولاية مترامية الأطراف وبعيدة المسافات، مما يتطلب جهدا أكبر.

أما عن قطاع الري فقد أخذ هذا الأخير حيزا لا بأس به في المشروع المقدم، إلا أنه - في اعتقادنا - يبقى غير كاف نظرا إلى ما تكتسبه السياسة المائية من أهمية. ونظرا إلى ما يحتله هذا المورد فإننا نطالب بقوة الحكومة بأن تأخذ بعين الاعتبار في ميزانيتها المشاريع التي انطلقت والتي درست أو التي لم تدرس ولم تنطلق، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ولاية المسيلة، منطقة الحضنة هذه التي عرفت سنوات من الجفاف ونقص الموارد المائية الجوفية، وندعو المعنيين إلى إعطاء هذه المنطقة عناية قصوى وذلك بالمتابعة والإسراع في إنجاز السدود المبرمجة على الأقل ومنها:

- سد خطوطي، سد الجير.
- سد الدهانة بمشقة.
- سد مجدل الذي انتهت به الدراسة ولم تنطلق به الأشغال.

وهناك كثير من السدود المقترح تسجيلها.

كما نطالب بمساعدة الولاية بثلاث محطات لتصفية المياه المستعملة في كل من المسيلة وبوسعادة وسيدي عيسى.

نفس الانشغالات تبقى مطروحة كذلك في ميدان التجهيزات التربوية، خاصة منها الثانويات حيث تحتاج الولاية على الأقل إلى ثانويتين أو ثلاث ثانويات في كل من:

- دائرة شلال، التي تضم أربع بلديات، فكثيرا ما يقطع

قبل شهور قلائل تمت مناقشة برنامج الحكومة والمصادقة عليه. وفي هذه القاعة بالذات، هناك من قام بقراءة أبرز من خلالها التقاطعات الكبرى التي تربط أبواب هذا البرنامج وفصوله وفي دراسة تقريبية (أقول تقريبية) لاحت في أفق البرنامج مجموعة من الأهداف منها:

1- الطابع الاجتماعي للبرنامج: فبرنامج الحكومة يهدف إلى تنمية اجتماعية تراعى فيها خاصة العدالة في التوزيع. كما يرمي إلى التوجه نحو الطبقات الأقل دخلا أو المعدومة الدخل. ولعل مشروع الميزانية جاء ليؤكد ذلك من خلال مجموعة من التدابير المراد تطبيقها، خاصة في مجالي السكن والشغل وغيرها من الميادين.

2- اعتمد البرنامج على المقاربات، وهذا ما أكدته مشروع القانون فاعتماد مبلغ 19 دولارا للبرميل سعرا مرجعيا هو محاولة لضبط المشاريع المسجلة وليس العكس وهو كذلك تجنب للاضطرابات والارتباكات التي قد تحدث، خاصة أن سعر النفط ليس قضية داخلية بقدر ما هو قضية خارجة عن نطاق الدولة والحكومة.

أما صندوق ضبط الإيرادات فهو إجراء منطقي جدا معمول به في كثير من دول العالم، وهو ضابط من جهة وضامن لديمومة المشاريع من جهة أخرى، وهو في الوقت نفسه مجنب للاضطراب والارتباك اللذين يتوقعان في حالة تدني سعر النفط. وتبقى القضية إذن في مدى القدرة على استغلاله وتكييفه وفق ما يسجل من مشاريع.

لقد لوحظ على مشروع الميزانية إعطاء الأولوية للقطاعات الهامة التي تلامس عن قرب الحياة اليومية للمواطن، وهذا دليل على توجيه الميزانية إلى الفئات المحرومة ويعطي الأبعاد التي كنا وما نزال ننادي ونطالب بها في حزب جبهة التحرير الوطني. غير أننا نلفت انتباه المعنيين، خاصة في بعض الوزارات ذات الأهمية والتي تلامس الحياة اليومية للمواطن عن قرب كوزارة التربية، إلى أن هذا القطاع ما يزال يعاني الكثير من

للتعامل مع الفلاحين بشيء من التساهل ولو عن طريق الدفع بالتقسيط.

فيما يخص العقارات، نرى أن مصالح الضرائب في ولاية المسيلة أثناء بيع المواطنين العقارات فيما بينهم تطبق سلما (Bareme) مختلفا تماما ومبالغا فيه مقارنة ببعض الولايات المجاورة.

أختم بالتنويه بالمجهودات التي يبذلها الطاقم الحكومي. كما أقدم شكري للفريق الذي عكف على إنجاز هذا المشروع الخاص بالميزانية واللجنة التي أثرته وناقشته.

أشكركم جزيل الشكر، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد قرين، وأحيل الكلمة إلى السيد حمي لعروسي... هو غائب، إذن أحيلها إلى السيد كمال موات.

السيد كمال موات: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

زملائي النواب،

أيها الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كنا نأمل أن يكون مشروع قانون المالية لسنة 2003 أكثر رفقا بالمواطن ويقدرته الشرائية، حتى تتحقق أحلام الشهداء ونجدد معنى الدولة الاجتماعية، لكنه مع الأسف جاء على شاكلة سابقه غير مبال بالوضع الاجتماعية العامة للشعب الجزائري وليزيد من معاناته بدل إعادة النظر في الأجور وإعاناته على تكلفة الحياة.

لقد قرر المشروع اعتماد سعر مرجعي لبرميل البترول قدره 19 دولارا رغم أن معظم الدراسات داخل منظمة الأوبك

تلاميذ هذه البلديات مسافات طويلة للالتحاق بثانويات المسيلة وبوسعادة، ناهيك عن مشاكل النقل المدرسي.

- تارمونت ويني يلما.

كما تبقى كثير من البلديات محرومة من الغاز الطبيعي، مثل بلديات شلال وأولاد دراج (التي يفترض أن ينطلق المشروع بها قريبا) وتامسة وسيدي هجرس وغيرها من البلديات والقرى والأحياء الأخرى كحي الكوش الذي يتوسط مدينة المسيلة.

ونفس الشيء بالنسبة إلى الكهرياء الريفية، فإن الولاية ما تزال تحتاج إلى مئات الكيلومترات لكي تصل الإنارة إلى مداشر وقرى وأرياف الولاية.

ونفس الملاحظة تقدم عن المياه الصالحة للشرب، فإننا نطلب دعما في هذا المجال وذلك بحفر آبار جديدة في بعض المناطق التي تعاني العطش في كل من بلديات أولاد عدي القبالة ومجدل ومناعة وعين الريش وعين الملح وغيرها من المناطق.

فيما يخص قطاع الشؤون الدينية، نطالب بإيلاء المسجد عناية كبيرة باعتباره مؤسسة مقدسة ذات دور ريادي في التكوين والتوجيه والتربية والتعليم وغيرها. ولذلك يجب توفير الشروط الضرورية للقائمين على هذه المؤسسة ومنها مراعاة، عند إنجاز المساجد، التفكير في بناء سكن للإمام وتصنيفه ضمن السكنات الوظيفية. كما لايفوتنا أن نلتمس من السيد وزير الشؤون الدينية تسجيل بعض المدارس القرآنية في ولاية المسيلة، نظرا إلى خصوصيتها، كمدرسة سيدي بوجمليين بالمسيلة باعتباره وليا من الأولياء الصالحين وباعتبارها مرفقا تاريخيا كثيرا ما تخرج منها علماء وفقهاء، ومدرسة أخرى في مدينة سيدي عيسى لنفس الاعتبار.

وفي الأخير ونظرا إلى انشغال كثير من الفلاحين، نلتمس إلغاء نسبة 17٪ للرسم على القيمة المضافة، لتشجيع قطاع الفلاحة والفلاح، ودعوة مصالح شركة "سونلغاز"

الديون المتراكمة عليها خلال هذه الفترة الأخيرة من التسيير اللاعقلاني.

أما بالنسبة إلى ولاية سكيكدة فرغم تربيعها على مساحة قدرها 400 ألف هكتار وامتداد شاطئها على مسافة 120 كيلو مترا وترتبتها الصالحة للزراعة التي تمون أسواق الشرق الجزائري بالخضر ومنطقة صناعية تمثل ثلث ميزانية الدولة، إلا أن قراها وأريافها تعيش عهدا قريبا من الاستقلال فالمراكز الطبية دون أطباء، والطرق غير صالحة للاستعمال من عهد الاستقلال وهي دون ماء ولا سكنات اجتماعية.

وتعيش الجهة الغربية للولاية العزلة فلا طرقات ولا هاتف ولا منشآت صناعية.

أما الصحة، فكما يعلم كل النواب والحكومة والشعب ووسائل الإعلام، فإن ولاية سكيكدة ليس لديها مستشفى بالمعنى الحقيقي ما عدا ذلك المستشفى الصغير بالقياس إلى حجم الولاية الذي ورثته البلاد عن عهد الاستعمار.

وكما يعلم الجميع فإن مرض التيفوئيد قد فتك بكثير من مواطني الولاية، لهذا نناشد وزراء قطاعات الأشغال العمومية والصحة والموارد المائية أن يلتفتوا إلى ولاية سكيكدة التي تتقهقر في ميادين هذه القطاعات بشكل سقوط حر.

كما أسجل أن مدينة عزابة قد استفادت ملحقا جامعا، وحتى تعم الفائدة نطلب من وزير النقل أن يوفر قطارا يربط سكيكدة بهذه الجامعة كما هو الشأن بالنسبة إلى الجزائر العاصمة - باب الزوار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد موات، وأحيل الكلمة إلى السيد عزوز نصري.

وخارجها تؤكد أن سعر البترول لا يمكن أن ينخفض عن 22 دولارا خلال العشرة أشهر القادمة. لهذا نطالب باعتماد مبلغ 22 دولارا سعرا مرجعيا للبترول حتى تساهم الخزينة أكثر في رفع المعاناة عن المواطن.

أما عن صندوق ضبط الإيرادات فقد بلغ احتياطه أكثر من 22 مليار دولار، لذا نطلب استغلال موارده ولو نسبيا في الاستثمار وإنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك حتى نرفع العبء والحرمان اللذين يعانیهما الشعب فنوفي بالعهد لشهدائنا الأبرار ونكون قد جسدنا معنى الدولة الاجتماعية.

إن الإجراءات التي يراها مشروع القانون كفيلة بدعم موارد الجماعات المحلية، مثل تعميم الضريبة على السكن ومراجعة الأحكام المتعلقة باستصدار قسيمة السيارات ذات النفع الشخصي ومراجعة سلم الضريبة على الأملاك، كلها إجراءات تزيد من نفقات المواطنين وتعرض التوازن الاجتماعي للاضطراب.

فيما يخص المادة 92 التي مفادها أن الشركات المساهمة التي لها الحق في الاستيراد يجب ألا يقل رأسمالها عن 50 مليون دينار، نقترح أن يخفف هذا المبلغ إلى 5 ملايين دينار حتى يتسنى للشباب الطموحين المشاركة في بعث الاقتصاد ولا يقتصر الأمر على طائفة معينة.

وفيما يتعلق بالمادة 94 الخاصة بالبيع بالإيجار، نطلب إلغائها والرجوع إلى قانون الأحوال المدنية الذي بت في حالات النزاع بين المستأجر والأجير.

أما عن المادة 117 فنطالب بتغيير التسمية الواردة فيها واعتماد تسمية "صندوق تعويض ضحايا وذوي الحقوق في المأساة الوطنية"، وذلك حتى لا تقتصر الاستفادة على منطقة دون غيرها.

نطالب أيضا بتطوير الجباية المحلية للبلديات وإلغاء

وتخص ملاحظتي الثالثة المادة 94 من مشروع قانون المالية التي تجيز فسخ عقد الإيجار لتراكم عدم دفع الإيجار المستحق، وإذ أتبنى التعديل المقترح من لجنة المالية أوصي بإدراج هذه المادة في عقود الشراء المستقبلية وتوسيع نشرها بكل الوسائل.

وعلى ذكر موضوع إيجار السكنات، أود لفت انتباه السيد وزير السكن إلى إشكالية ارتفاع إيجارالسكنات الاجتماعية. وعلى سبيل المثال أذكر قضية سكان حي "الأندريولي" بسطيف الذين تم ترحيلهم من سكناتهم الأصلية إلى سكنات أخرى، حيث أجبروا على دفع مستحقات الكراء المبالغ فيها - في نظرهم - والمقدرة بأكثر من 2000 دج شهريا والتي لم يكونوا يدفعونها من قبل ويرون أن في ذلك إجحافا بحقهم منافيا للوعود التي أعطيت لهم عند ترحيلهم وهم الآن مهددون بالطرد قضائيا. إن مثل هذه التصرفات تجعل المواطن لا يثق في الوعود المقدمة له، فضلا عن الاضطرابات الاجتماعية المحتملة.

أما ملاحظتي الرابعة فهي خاصة بالمادة 64 من مشروع قانون المالية التي تعاقب على عدم إعداد الفاتورة أو تقديمها وتجزئ حجز البضاعة المنقولة وكذا وسيلة نقلها. فيستحسن حذف عبارة "حجز وسيلة نقلها" أو إضافة عبارة "إذا كان صاحبها مالكا للبضاعة المنقولة"، حتى نتجنب التعسف ومعاقبة أصحاب النقل العمومي غير المستثنين من تطبيق أحكام هذه المادة.

وتخص ملاحظتي الخامسة أحكام المادة 52 من مشروع قانون المالية التي تفرض على المكلفين بالضريبة ألا يشترروا إلا من الأشخاص المعروفين عندهم أولهم أشخاص يعرفونهم، وهذه الإضافة تبدو لي غير مبررة وتمس بحرية التجارة وذلك بالرجوع إلى الفقرة الأولى من نفس المادة التي تلزم صناع وتجار الذهب والفضة والبلاتين بمسك دفتر موقع من قبل إدارة الضرائب يقيدون فيه نوع الأشياء المصنوعة مع ذكر الأسماء وعناوين الأشخاص الذين اشتروها من عندهم.

السيد عزوز ناصري: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي الرئيس،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
السيدات والسادة مرافقي أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة رجال الإعلام،
سلام الله عليكم.

سيدي الرئيس، وددت أن تكون ملاحظتي الأولى تساؤلا عن مشاركة نواب المجلس الشعبي الوطني في إثراء مشروع قانون المالية الذي هو عبارة عن سلسلة من التعديلات تمس مجموعة من القوانين منها قوانين الطابع والتسجيل والضرائب... إلخ، وكم هو صعب الربط بينها لاستيعاب مضمونها والأهداف المرجوة منها.

وعليه أرجو التفكير في نمط منهجي جديد يسطر الأهداف الكبرى المرجوة وبداخله التقنين المقترح. وعلى سبيل المثال، في باب محاربة الغش والتهرب الجبائي تسجل المواد 71، 64، 28... إلخ من مشروع قانون المالية، وفي باب تحسين الإيرادات تسجل المادتان 10 و 26 وغيرهما. وفي باب تخفيض الضريبة هناك المادتان 14 و 25، وفي باب تحسين الأداء الإداري توجد المواد 67 و 72 و 73 و 75... إلخ.

تخص ملاحظتي الثانية ضرورة تنفيذ أحكام الدستور وقوانين الجمهورية، وأخص بالذكر المادة 160 من الدستور التي تلزم الحكومة بتقديم عرض لكل غرفة من البرلمان عن استعمال الاعتمادات المالية التي أقرتها لكل سنة مالية، وتختتم السنة المالية فيما يخص البرلمان بالتصويت على قانون يتضمن تسوية ميزانية السنة المالية المعنية من كل غرفة من البرلمان. وعليه، سيدي الرئيس، يجب التكفل بالموضوع دون تأجيله إلى أجل غير مسمى وبالحلول المناسبة حتى يسمح للمجلس الشعبي الوطني ممارسة حقه الدستوري في المراقبة.

- الجباية البترولية التي تمثل نسبة 57٪ من الإيرادات الإجمالية.

- الجباية العادية: 476 مليار دج.

- الإيرادات الاستثنائية: 70 مليار دج من أرباح أسهم شركة سوناطراك ووحدات أخرى من القطاع العام ومختلف الضرائب وحصائل الجمارك.

وهكذا تظل إيرادات الميزانية وثيقة الارتباط بالجباية البترولية.

إن هدفي من تقديم هذه الأرقام هو رسم صورة واضحة للاقتصاد الوطني المرتبط بسعر البترول.

إن الاستقرار الكلي يعتبر أساس الانتعاش الاقتصادي ومعنى ذلك دعم القطاع العام والحفاظ عليه.

إن النمو الاقتصادي يرتبط بالإنتاج الوطني ودعم القطاع العام. وأعتقد أن المشكل المطروح اليوم بالنسبة إلى إيرادات الميزانية، سواء كانت نسبة 4,5٪ من الانتعاش الاقتصادي أو من التضخم، أن الانتعاش الاقتصادي ضعيف جدا، وقد تكون لنا من هذه الإشارات نظرة واضحة عن إيرادات الميزانية. وقد تذكرت بالأمس ما قاله أحد الإخوة، حيث قال: يجب ألا نتكلم عن البرازيل والأرجنتين وإنما علينا أن نعايش الوضع في الجزائر. أظن أننا اليوم لسنا مكتفين ذاتيا، ونحن نعيش في عالم أصبحت فيه هذه السياسة ذات محتوى عالمي وشكل وطني وهذا معناه وجود توجه عالمي لاستغلال الشعوب في العالم كله.

فيما يخص مشروع قانون المالية، هو ترجمة فعلية لبرنامج الحكومة، الذي لم أصوت عليه كنائب والذي يعتمد على تخفيض النفقات العمومية. عند زيارتي ولاية بجاية بصفتي نقابيا وجدت - بكل صراحة- أكثر من 13 شركة تواجه مشاكل أي وجود 13 ألف عامل في خطر.

ملاحظتي الأخيرة، سيدي الرئيس، خاصة بأحكام المادة 81 من مشروع قانون المالية التي تلزم المحاسب العمومي ابتداء من الفاتح جويلية 2003 بتسديد النفقات المتعلقة بالعقارات التي تحوها هيئة أو مصلحة أو جهاز أو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تابعة للدولة بعد تقديم الأمر بالصرف لشهادة تسجيل العقار في الجدول العام للأموال الوطنية.

هذه الإجراءات- في نظري - عرقلة وتجميد للتكفل بعقارات الدولة من حيث صيانتها والحفاظ عليها. وكان من الأجدر أن تسهر وزارة المالية من خلال مصالحها (مصلحة أملاك الدولة) على تمكين مسؤولي المؤسسات من هذه الشهادة إن وجدت (وهي في غالب الأحيان غير موجودة) وإرسال نسخة منها إلى المحاسبين العموميين.

هذه، سيدي الرئيس، مجمل الملاحظات مع العلم أنني قدمت تعديلات بشأن ثلاث مواد للجنة المختصة.

شكرا، سيدي الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عزوز نصري وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر فتاح... هو غائب إذن أحيلها إلى السيد عبد القادر بوغراري... هو غائب، فأحيلها إلى السيد محمد حويشي... هو غائب فأحيلها إلى السيد محمد تيجيني... هو غائب. أحيل الكلمة إلى السيد كريم بوجاوي.

السيد كريم بوجاوي: السيد الرئيس،

زملائي النواب،

السادة الوزراء،

صباح الخير.

قبل أن أبدأ في مناقشة مشروع هذا القانون، أود أن أعطي - ولو بطريقة موجزة- مصدر إيرادات الميزانية التي صنفها كالآتي:

الدولي، ومعنى ذلك تخفيض النفقات العمومية التي يمكن أن تدخل في تسديد الديون الخارجية. ولكن ربما يوجد اليوم ما يمكننا من إحداث ثروة فهناك قطاعات هامة جدا ومنها قطاع الفلاحة، الذي أود الحديث عنه كثيرا، لأن الفلاحة في كل دول العالم يراد دعمها لتحقيق إنتاج فعلي.

ففي أمريكا، التي تعد أكبر منتج فلاح، تدعم الفلاحة بأكثر من 75٪ من ميزانيتها. وعليه، بدعم الفلاحة يمكننا توفير مناصب شغل. فعلى سبيل المثال تتمتع بلدية أميزور بولاية بجاية بأكثر مساحة فلاحية في الولاية وفي الوقت نفسه هي ربما أفقر بلدية على المستوى الوطني، لأنه بدل أن تسند الفلاحة إلى أشخاص يمكنهم الإنتاج وإنشاء مناصب شغل، أسندت إلى أشخاص ليست لهم علاقة بها.

لهذا الغرض أريد أن أقول لوزير الفلاحة إن الفلاحة تلعب دورا كبيرا جدا، وعليه أظن أن هذا الانتعاش يمر قبل كل شيء بالفلاحة التي تلعب دورا كبيرا في امتصاص البطالة.

أما عن القطاع الهام الآخر فهو السكن...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بوجاوي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مياد... هو غائب، إذن أحيلها إلى السيد المولدي قحفاز... هو غائب فأحيلها إلى السيد الحاج الطيب عزيز... هو غائب. أحيل الكلمة إلى السيدة حليلة بوشاقور هادفي.

السيدة حليلة بوشاقور هادفي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،

أتمنى أن يدعم مشروع قانون المالية هذا بقوانين تسمح بالتخفيف من الضغط الذي تعيشه هذه الشركات. وعندما اطلعت مثلا على ميزانية قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال سررت كثيرا فقد ارتفعت بنسبة 51٪ بالمقارنة مع ميزانية سنة 2002، ولكن ما تترجمه الأرقام في الواقع يبين أنه سيتم إنشاء 1400 منصب شغل في القطاع.

ولا يخفى عليكم أن إنشاء مناصب شغل يعني تكوين ثروة ومنها يمكن إنشاء مناصب شغل أخرى. ويجب أن نكون عمليين مع الأرقام، فعند الحديث عن نسبة 51٪ وترجمتها بإنشاء 1400 منصب شغل فإننا نرى من جهة أخرى أن تدخلات الإخوة تشير إلى أن قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال يعيش نزيفا في كل الولايات، ففي ولاية بجاية مثلا ينتظر إنشاء أكثر من 1500 منصب شغل في مشروع قانون المالية هذا.

أما فيما يتعلق بقطاع التعليم فالأمر مدهش، إذ لا يخفى عليكم أن نسبة 46٪ من الإضرابات التي عرفتها الساحة الوطنية عانتها بجاية وتيزي وزو والجزائر، مما يدل على وجود مناخ اجتماعي مفرج. وهذه هي الأسباب الحقيقية المطروحة اليوم في بلاد القبائل - كما تقولون أنتم - وأنا لا أحيد هذه العبارة وأقول ولايات الجزائر، تيزي وزو وبجاية التي تعاني مشكلا. وفيما يخص الوحدة الوطنية اليوم، أظن أننا إذا وصلنا على هذا المنوال فسيكون هناك انفجار ليس في منطقة القبائل وحدها بل على المستوى الوطني.

حسب إحصائيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي يوجد مليونان وخمسمائة ألف بطال أي ما يعادل نسبة 30٪ من البطالة.

يجب ألا يكذب بعضنا على بعض، فعندما يقال إن مشروع هذا القانون يترجم برنامج الحكومة فمعنى هذا أننا لا ننتظر منه شيئا، لأننا نعلم أن هذا التوجه هو تطبيق لتوجيهات المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد

"ضمان مقعد بيداغوجي لكل طفل في الجزائر" قد تجاوزه الأحداث ليتحول إلى "ضمان قدر من التعليم يضمن لكل فرد جزائري ما يمكنه من تحقيق ذاته والمساهمة في تطوير مجتمعه والعيش بانسجام في عالم يتطور ويتغير دوماً".

هذا، ناهيك عن تفشي ظاهرة الأمية الأبجدية، فرغم كل الجهود المبذولة والأموال المنفقة للقضاء عليها ما تزال تعشش في بلادنا. ومع اعترافنا وتنويعنا بالجهود المبذولة من قبل الجمعيات الفاعلة في الميدان، إلا أننا نطالب الدولة باعتبار الأمية مشكلة وطنية أوتحتي أزمة وجب القضاء عليها في أقرب الآجال بتخصيص برنامج استعجالي لذلك فهي وراء كل أزماتنا وحتى أسباب تخلفنا.

فمن المفارقات الغريبة لتعايش مجتمعنا في انسجام مع ظاهرة الأمية أوراق أو بطاقات الانتخاب وكيفية اللجوء في كل مرة إلى ابتكار رموز وكأننا ما نزال في بداية البشرية. أما أن لنا تأسيس مجتمع الكتابة ووضع قواعده للأجيال اللاحقة؟ كيف يعقل ذلك والجميع يتكلمون عن عصر المعلومات والتكنولوجيا الحديثة للاتصال وضرورة الولوج فيها؟!

سيدي الرئيس، ورد في باب الملاحظات والتوصيات لوزارة الثقافة والاتصال ما يأتي: "جعل دور الثقافة مجالاً لتفتح الشباب وإطلاعه على التطور الحاصل في العالم، وهذا عن طريق تعميم استعمال الأنترنت".

قد تبدو هذه التوصية في محلها بالنسبة إلى فئات معينة من شباب المدن الكبرى، وليكن الجامعيون منهم، ولكن شباب المناطق الداخلية التي تفتقد إلى الخطوط الهاتفية والكهرباء، كيف يأخذون حقهم في التفتح؟ ماذا يفيد الاطلاع والاستعلام في ظل أجواء ثقافية راكدة وذوق عام لم يرق ويهذب؟ وما وقع في نوادي الأنترنت لخير دليل على ذلك. فالأنترنت إن لم تتوضح الحاجة والتوظيف الاجتماعيين له يتحول إلى وبال.

السيدات والسادة من الهيئات الإعلامية، السلام عليكم جميعاً.

في البداية، أتوجه بالشكر إلى الزملاء أعضاء لجنة المالية على الجهود المبذولة لإثراء هذا المشروع.

استوقفتني، عند قراءة مقدمة التقرير التمهيدي عن المشروع، التأكيد على أثر التغييرات والتحويلات التي يشهدها العالم في ضرورة تكيف النمط الاجتماعي والاقتصادي لبلادنا، تماشياً مع تلك المعطيات.

كما استوقفتني ضرورة ترقية الموارد البشرية باعتبار الإنسان العنصر الأساسي لكل نهضة تنموية، وهو ما يستدعي التركيز على توفير حقوقه الإنسانية وعلى أن يكون في الوقت ذاته محور التنمية التي تكون من أجله ومن خلاله.

سيدي الرئيس، حتى لا تتحول ميزانياتنا السنوية إلى الإنفاق على مايسد الرمق وتلبية ما يضمن البقاء للفرد (كالمأكل والمشرب والسقف والعلاج الأولي) على الحكومة التفكير في إقلاع اقتصادي واجتماعي، فبرنامج الإنعاش الاقتصادي قد مهّد الطريق لذلك وبقي فقط تقييم ما استهلك منه وما أنجز وتوجيهه إلى مجالات إنشاء الثروة والتنمية الدائمة بدل استغلاله في الترفيف المتكرر للشوارع. فالاحتياطي الوطني من الصرف كاف والحمد لله لتحقيق النمو وإعادة الثقة والأمل إلى نفوس المواطنين.

من الآليات الفاعلة في كل إقلاع اجتماعي واقتصادي التعليم والثقافة، وعليه نلاحظ أن المنظومة التربوية في بلادنا تعاني مجموعة من المشاكل التي تحد من فاعليتها ومن تثمين دورها باعتبارها استثماراً له عائد. ومن جملة تلك المشاكل التسرب المدرسي الذي ارتفعت نسبته بين تلاميذنا، وما لذلك من انعكاس على تفشي ظاهرة الردة إلى الأمية، وهو ما يستدعي التكفل الجدي بكل مشاكل المنظومة التربوية تكفلاً علمياً جاداً. وشعار

هذا على المستوى الوطني، أما على المستوى المحلي فسكان ولاية سكيكدة يتمنون لكم النجاح في أعمالكم ويعلقون آمالا على مشروع قانون المالية لسنة 2003 في التكفل بحل مشاكلهم المتعددة ومن بينها:

- تفاقم أزمة البطالة خاصة في أوساط الشباب. وهنا أشير إلى ضرورة مراجعة النظام المعمول به (الشبكة الاجتماعية) الذي اعتبره هدرا لأموال الدولة وتفتيتا لجهود العمال وكفاءاتهم مع منحهم الشعور بعدم الاستقرار، وبالتالي الحد من مردوديتهم.

- في مجال الصحة: ما تزال مدينة سكيكدة سنة 2002 تفتقر إلى مستشفى، فالمواطنون ما زالوا يعالجون في مستشفى بني خلال الحقيبة الاستعمارية، ولكم أن تصوروا مستوى الهياكل ونوعية الخدمات.

- في المجال الثقافي: تعاني ولاية سكيكدة نقصا فادحا في المرافق الثقافية، فلا هي تحتكم في دار للثقافة ولا مكتبات مجهزة كما ينبغي ولا معاهد للموسيقى والفنون التشكيلية.

سيدي الرئيس، تعاني ولاية سكيكدة - علاوة على مشكلة الماء التي أصبحت مشكلا وطنيا وربما حتى دوليا- نقصا في مجالي النقل والإطعام المدرسيين، بالإضافة إلى هياكل استقبال الشباب في المناطق النائية إلى جانب ارتفاع حجم التسرب المدرسي والأمية، وعليه...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة حليلة بوشاقور هادفي. ونكتفي بهذا القدر في هذه الصبيحة، نستأنف أشغالنا إن شاء الله في الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين مساءً. والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الثانية
عشرة والدقيقة الرابعة والثلاثين صباحا.**

أو ليس من الأحرى العمل على بعث ديناميكية ثقافية (إن لم أقل سياسة) تتولى إشباع الحاجات الثقافية للمواطنين بمختلف فئاتهم وأذواقهم، إلى جانب الاهتمام بتوفير سياسة قرائية في المجتمع من خلال تشجيع الإبداع والنشر وتعميم المكتبات بشتى أنواعها، بدءا من المدرسية إلى الافتراضية، مع إشراك وسائل الاتصال السمعي البصري في الارتقاء بالذوق العام وفي التثقيف من خلال البرامج والحصص مع مراجعة دفتر شروط بعض الصحف والمجلات التي تدعي أنها تخدم الثقافة الشبانية إلا أنها تدس السم في العسل.

سيدي الرئيس، أتساءل عن الأهداف المتوخاة من إقامة المعارض الدولية للكتاب في بلادنا، أو لا يمكن الاستفادة منها لتصنع الحدث الثقافي وتبعث الديناميكية الثقافية أسوة بالمعارض الدولية الأخرى في البلدان الأخرى بدل ارتكازها على الجوانب التجارية واهتمام المشرفين عليها بقضايا تصدير واستيراد الكتاب؟

سيدي الرئيس، يقر مشروع قانون المالية لسنة 2003 بأن الوضع الصناعي في البلاد يشكل مصدر عجز، إلا أن حماية المنتج الوطني لا تتم من خلال الآليات المالية والجمركية فقط بل ينبغي أن يكون ذلك أيضا من خلال توفير القدرة التنافسية للمنتج الوطني بالتحكم في تكنولوجيا الإنتاج واحترام المعايير الدولية في إنتاجه وتطبيق قواعد التسويق في صرفه.

في مجال البحث العلمي، نشجع أسلوب البحث العلمي التفاعلي بدل البحوث التي تحبس نتائجها في أدراج المكاتب أو رفوف مخازن المكتبات.

فيما يتعلق بالمساهمة الوطنية في تمويل المنظمات الدولية كاليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وغيرها، نطالب بتفعيل المشاركة الجزائرية من خلال استفادة المجتمع الجزائري من تمويل برامج وطنية ومن بقية الخدمات والإمكانيات الممنوحة للدول الأعضاء.